السياحة ثروة وطنية
لا تنضب
4

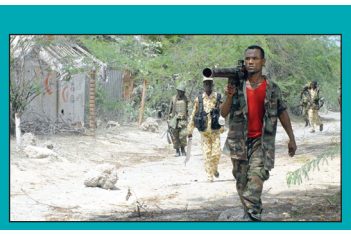

ما أسهل تحول الدول الغنية
إلى صومال آخـــر
14

الاقتصادي

رئيس مجلس الادارة
رئيس التحرير
فخري كريم

ملحق اقتصادي اسبوعي يصدر عن مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون

العدد (2230)السنة التاسعة -الثلاثاء (23) آب 2011

هل أثرت المعايير النوعية في الأسعار؟

الاقتصادي | العدد (2230) السنة التاسعة - الثلاثاء
(23) آب 2011

الزراعة: عـدم إمكانية رفع إنتاج الرز بسبب شح المياه

أقرت وزارة الزراعة بعدم إمكانية رفع إنتاج الرز المحلي بسبب قلة المياه المخصصة لزراعة الشلب. ولا يزال العراق يعاني من موجة جفاف بسبب شح الأمطار على مدى السنوات القليلة الماضية، إضافة إلى قلة منسوب مياه الأنهر التي تدخل الأراضي العراقية ولاسيما من نهري دجلة والفرات.

بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

وتقدر حاجة البلاد الشهرية من الأرز بنحو ١٠٣ آلاف طن يتم تأمينها عبر الاستيراد، بحيث يعد البلد في مقدمة البلدان المستوردة له.

واشترى العراق مؤخرا ٣٠ ألف طن من الأرز من أوروغواي في أحدث مناقصة أجراها في محاولة لتعزيز المخزون في الشهور المقبلة.

ووصل إنتاج البلد من الرز إلى ٦٠ ألف طن سنوياً. وقال مسؤولون إنه لا يكفي لاحتياجات نصف شهر من حاجة السكان الى الرز.

وقال وكيل وزارة الزراعة مهدي ضمد القيسي لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) إن الوزارة "غير قادرة على رفع مستوى إنتاج العراق من الرز المحلي بسبب قلة المياه".

ويقول متخصصون في شؤون الموارد المائية إن العراق يعد الأكثر تبذيرا للمياه بسبب آليات السقي الاروائية القديمة.

ويحمّل العراق تركيا وسوريا وإيران مسؤولية نقص مناسيب مياه الأنهر الداخلة إليه بسبب إقامتهم مشاريع أروائية وزراعية عليها.

وأضاف القيسي أن شح المياه يفرض على الوزارة تقليص المزيد من مساحات زراعة الشلب في المحافظات، وقال إن المشاكل تتركز في الأراضي الواقعة على نهر الفرات.

وقبل عقود كان العراق منتجا رئيسا للحبوب ويصدر القمح والشعير. وكان في فترة من الفترات أكبر مصدر للتمور في العالم.

لكنه تحول إلى مشتر رئيس في الأسواق العالمية بسبب مشكلات ملوحة التربة وضعف أنظمة الري التي تضافرت مع الجفاف الشديد في السنوات الثلاث الماضية.

وتابع القيسي "من المستبعد أن يصل العراق إلى مستوى الاكتفاء الذاتي أو رفع الإنتاج عما هو عليه الآن".

وحذرت الأمم المتحدة السلطات العراقية من احتمال نضوب نهري دجلة و الفرات بحلول عام ٢٠٤٠، بسبب تفاقم تأثير تغيير المناخ وانخفاض معدلات المياه من المصدر.

ويستورد العراق الرز ومحاصيل أخرى ولاسيما القمح لدعم مفردات البطاقة التموينية التي يعتمد عليها شريحة واسعة من العراقيين في غذائهم الأساسي، وذلك منذ بدء العقوبات الاقتصادية على العراق في العام ١٩٩١ عقب غزو صدام حسين للكويت.

وتتضمن البطاقة التموينية توزيع خمس مواد غذائية رئيسية على العوائل العراقية شهريا، هي الطحين والرز والزيت والسكر، إضافة إلى حليب الأطفال وبسعر رمزي.

ويطبق النظام بشكل أساسي منذ عام ١٩٩٦ وكان يتضمن توزيع أكثر من ١٠ مواد بينها البقوليات ومعجون الطماطم ومساحيق الغسيل التي رفعت من البطاقة في العام الماضي.

وكانت وزارة التجارة ذكرت في وقت سابق أن الإنتاج المحلي من محصول الرز يصل إلى ٦٠ ألف طن سنويا، وتلك الكمية لا تكفي لسد حاجة السوق لنصف شهر فقط.

وقال مدير عام شركة تجارة الحبوب حسن إسماعيل لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) إن "إنتاج العراق من محصول الرز يبلغ سنويا ٦٠ ألف طن ويشكل نحو نصف احتياجات وزارة التجارة لمدة شهر واحد فقط".

وأضاف أن "العراق يحتاج شهريا إلى ١٠٣ آلاف طن من الرز".

ولفت إسماعيل إلى أن "الشركة العامة لتجارة الحبوب لا تعتمد كثيراً على الإنتاج المحلي وتركز جهودها على التعاقد مع الشركات العالمية التي تستطيع ان تلتزم بالتعاقد".

وبين إسماعيل إن "انخفاض إنتاج الرز في البلاد يعود إلى حصر وزارة الزراعة الشلب (الرز) في مناطق محددة من العراق الأمر الذي فرض الاعتماد على الرز العالمي".

خبراء: الإصلاح الاقتصادي والإداري يتطلب رفع القدرات الإنتاجية للقطاعين العام والخاص

بغداد / علي الكاتب

تعتمد عملية الإصلاح في الاقتصاد العراقي على جوانب عدة أهمها، قدرة المؤسسات الانتاجية السلعية والخدمية للدولة ونشاط القطاع الخاص، ومستوى التطور في البنى التحتية، وكذلك علاقات العمل السائدة، ونماذج أنظمة العمل المنفذة، والسلوكيات السائدة في العمل ومستوى أداء المؤسسات والعاملين فيها، ومن هنا فان إحداث أية تنمية حقيقية للاقتصاد العراقي تتطلب تطوير هذين المحورين ضمن عملية التخطيط المنهجي والاستراتيجي لمختلف الأنشطة ولجميع المراحل والمستويات الإدارية التخطيطية والتنفيذية والمراقبة.

وقالت الخبيرة الاقتصادية في جامعة بغداد سلوى زاير إن عملية التنمية الشاملة متعددة الجوانب والأبعاد تمثل التنمية الإدارية حلقة أساسية في إستراتيجيتها، إذ هنالك علاقة وثيقة بين التنمية الإدارية والتنمية الشاملة، حيث تشير التجارب التنموية للدول المتقدمة الى ان النجاح الذي حققته في خططها التنموية حدث بفضل إدارتها الواعية والكفوءة.

واضافت ان انخفاض مستوى القدرة المهنية للعاملين، وضعف وتقادم انظمة العمل المعمول بها، حيث يتم تنفيذ الأعمال في مختلف دوائر الدولة الحكومية بصورة قديمة ومتخلفة من الناحية الهيكلية والوظيفية، حيث تنجز بواسطتها الأعمال على وفق إجراءات روتينية جامدة غير مرنة تسببت في حصول عرقلة واضحة عند التنفيذ، مما ادى الى فقد العاملين قدرتهم على الإبداع واتخاذ القرارات المطلوبة بصورة سريعة لمعالجة المشكلات والصعوبات التي تعترضهم.

وأشارت الى ان المعالجة الحقيقية لظاهرة الفساد يجب ان تتم من خلال المعالجة الشاملة المتمثلة بعملية الإصلاح والتنمية الإدارية للأجهزة الحكومية والوحدات الاقتصادية للدولة العراقية، وهذا يذكي فكرة الترابط الشديد بين الإصلاح الاقتصادي ومحاربة الفساد المالي والإداري،وذلك لان تقليل عمليات الفساد المالي والإداري لا يتم الا من خلال عملية الاصلاح المنشودة.

ولفتت الى ان الوصول الى منظومة اخلاقية متكاملة للحد من من الفساد الاداري والمالي، يتم ضمن خطط متوسطة وطويلة الأجل يتم اعتمادها من قبل الجهات ذات العلاقة، حيث ان المبادرة بهذا العمل يجب ان تسبق جميع الخطوات المتخذة لإجراء العملية الإصلاحية في العملية الاقتصادية والخطط التنموية في البلد، وذلك لان جميع الخطوات المتخذة لأغراض التنمية سيصيبها الفشل والتلكؤ ما لم تتخذ الخطوات العملية في هذا الجانب،لان التجارب التنموية الناجحة التي نفذتها المجتمعات العالمية المتقدمة ابتدأت أولاً بأجراء تغييرات مهمة في الجانب الاجتماعي والثقافي للمجتمع.

وقالت إن الموازنة بين مستويات اجور العاملين مع مستويات الاسعار السائدة في السوق المحلية، يجب ان تتم بالموازنة بينهما على وفق المؤشرات والمعايير الدولية المقبولة، لان الخلل الكبير فيها يمثل عاملا مهما لتشجيع العاملين على قبول الرشوة،لاسيما مع اتخاذ القطاعين العام والخاص لخطوات مهمة في سبيل تحسين مستويات معيشة العاملين من خلال زيادة الأجور.

فيما قال الدكتور صالح شاكر التدريسي في جامعة النهرين: إن اعتماد استراتيجية جديدة في ادارة الانشطة الاقتصادية للبلاد على وفق نظرية اقتصاد السوق، من دون التحضير المطلوب لتطبيق افكار هذه النظرية على المستوي الفكري والتطبيقي لها، اذ لم تتم التهيئة السليمة لتطبيق هذه النظرية، خاصة في تطبيق استراتيجية اعتماد اسلوب النظام اللامركزي ضمن التقسيم الهيكلي للدولة العراقية والتقسيم الاداري للمحافظات والاقاليم،حيث تخول بموجبها الوحدات الادارية صلاحيات واسعة في التعاقد والصرف والتي تم تثبيتها ضمن نصوص الدستور العراقي، وكذلك لم تتم التهيئة لتطبيق هذه الاستراتيجية بجميع الادوات والاليات المطلوبة لضمان نجاح تطبيقها.

وأضاف ان اجراءات الاصلاح الاقتصادي والتنمية تتطلب استحداث مؤسسة مستقلة تختص بعملية اصلاح تنمية الاجهزة المالية والادارية في العراق، مع منحها صلاحيات واسعة تقدم لها جميع انواع الدعم المطلوب المادي والمعنوي، لتتمكن من القيام بتنفيذ المهمات والاهداف اليها بأفضل صورة،على وفق المعايير العلمية المعتمدة عالميا في مجال الاصلاح والتنمية الادارية للمؤسسات والدوائر الحكومية.

واشار الى ان سياسات الإصلاح الاقتصادي ذات الأثر البعيد المدى على الأداء الاقتصادي للدولة، من اهم مكوناتها تحرير التجارة الخارجية والانفتاح، وكذلك موضوع الأسعار والدعم والعجز في الموازنة وسعر الفائدة، والذي تظهر نتائجه كارتداد مباشر لوجود اختلال حاد في اقتصاد الدولة نتيجة التدخل الحكومي المركزي ولفترات طويلة، وكذلك العجز الحاد في ميزان المدفوعات والميزان التجاري وعجز الموازنة، وزيادة معدلات التضخم وتدهور أسعار صرف العملة الوطنية وارتفاع المديونية الخارجية، مما يشكل دافعا للدول في انتهاج عملية الإصلاح والتنمية، كجوانب من الضغوط الخارجية،حيث لا يمكن فصل برنامج التحرير الاقتصادي عن ارتفاع مستوى المديونية، اذ حدث هناك شبه ارتباط بين عملية إعادة جدولة الديون وبرنامج الاستقرار الاقتصادي في الدول، إضافة لربط عملية التمويل والإقراض الخارجي بتحقيق أهداف سياسية، على وفق ما يسمى بالمشروطية السياسية.

وبين أن ضرورات تحقيق الإصلاح الاقتصادي في المرحلة الراهنة يتطلب أمورا عدة منها، تحقيق معدلات حقيقية في مستويات النمو في الاقتصاد الوطني،والتي تنعكس آثارها على تحسين مستوى المعيشة للمواطن العراقي، وكذلك إيلاء عملية الإصلاح السياسي جانبا مهما في عملية التنمية، من خلال التركيز على ضرورة إشراك المواطن في العملية الاقتصادية بشكل مباشر، وتحقيق التعاون مع الدول الفاعلة في النظام الدولي،والمنظمات الدولية للحصول على مزيد من المساعدات والقروض.

وأكد أن تحقيق برنامج الإصلاح الاقتصادي يتم من خلال إتباع سياسة الانفتاح وتحرير التجارة الخارجية وتحرير الاستثمارات واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية والعربية، وإحداث تغيير وتعديل في القوانين والتشريعات الوطنية بما يتلاءم مع حركة التطوير والتحديث بحيث تكون أكثر مرونة، وكذلك تأهيل القوى البشرية لاستيعاب المستجدات في ثورة المعرفة المعلوماتية والتكنولوجيا ومواكبة التطورات التي تحدث في هذا المجال في الوقت الحاضر.

ولفت الى ان الوصول إلى معدلات حقيقية من النمو الاقتصادي، يتطلب احداث معالجة الاختلال الحاصل بميزان المدفوعات، والموازنة العامة والميزان التجاري، من أجل زيادة مستوى المعيشة للمواطن، وتقليص حجم البطالة والفقر، والذي يتحقق من خلال إجراء سلسلة من السياسات الاقتصادية الإصلاحية كسياسات التثبيت والتكيف الهيكلي، وتحرير التجارة بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية كالبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية.

وقال: إن من سياسات الاصلاح الاقتصادي التسريع في تطبيق برنامج صندوق النقد الدولي، وإعطاء بعد أكبر للقطاع الخاص، والتركيز على قطاعات إنتاجية معينة، إن العهد الجديد يختلف عن المرحلة السابقة في هذا المجال، وعدم التردد في القيام بالإصلاحات الاقتصادية المطلوبة لدعم اقتصاد السوق والانفتاح الاقتصادي، وإقرار التشريعات والتسهيلات التي تساهم في جذب الاستثمار.

الاقتصادي | العدد (2230) السنة التاسعة - الثلاثاء (23) آب 2011

المديونيـــة الأمريكية والاقتصاد العراقي

محمد عبد الأمير عبد

بعد خفض التصنيف الائتماني لأميركا تركز الحديث حول الآثار السلبية المتوقعة على خفض قيمة الاستثمارات والاحتياطات الدولارية والعديد من العوامل الأخرى، العراق كغيره من البلدان سيتأثر بمختلف السلبيات المتوقعة وإن كان بنسب مختلفة عن غيرها.

ولكن الأهم هو أن التوقعات بانخفاض قيمة الدولار قد تكون أبرز المؤثرات إن لم تكن أقساها في المدى المنظور ولهذا فإن ما يجب التركيز عليه هو الإجراءات المحتملة لمواجهة التضخم المتوقع في حال تراجع الدولار بنسب كبيرة قد تصل إلى عشرين بالمائة حسب التوقعات المطروحة من بيوت المال العالمية والتي بدأت بعض مؤشراتها بالبروز، مضافاً إليها انخفاض سعر النفط بالأسواق العالمية.

وبالنظر إلى واقع اقتصادنا الوطني فإنه يعيش على واردات النفط بنسبة كبيرة جدا، وبالتالي فإن هنالك مخاطر كبيرة تعترض بنية الاقتصاد العراقي في هذه المرحلة الحرجة كما تعترض بنية اقتصاديات دول أخرى.وهذا يحصل بالتزامن مع مشاكل اقتصادية كبيرة تعاني منها منطقة اليورو، وبالتالي فإن دول العالم الأخرى ستجد نفسها تحت تأثير وتداعيات هذه الأزمات.

إن انعكاسات هذه الهزة على اقتصاديات العالم العربي ومنها العراق ستكون كبيرة، خاصة وأن هذه الأزمة ليست بالحديثة، إذ أنها تفاقمت خلال العشر سنوات الماضية، وبالضبط منذ عام ٢٠٠٠ حينما كان سقف الدين الأمريكي في حدود ٥٩٥٠ مليار دولار، في حين أصبح سقف هذا الدين الآن في حدود ١٤,٣ ترليون دولار، أي انه تضاعف أكثر من مرة خلال عشر سنوات، وأسباب ذلك معروفة، منها الحروب في أفغانستان والعراق وارتفاع النفقات الأمريكية داخليا وخارجيا.

وانعكاسات هذا الأزمة على العالم كبيرة، وذلك من ناحية تراجع قيمة الدولار على الصعيد الدولي، وإذا علمنا أن معظم عملات الدول النفطية ومنها بالتأكيد العراق مرتبطة بالدولار، فهذا يعني أن هذه الدول ستتعرض لخسائر كبير جدا، فالمتتبع لتطورات نمو الدولار خلال العشر سنوات الماضية يلحظ تراجع هذه العملة بنسبة ٥٠ بالمائة بالمقارنة مع اليورو. وبما ان معظم موجودات وموارد الدول النفطية تأتي بالدولار، فإن هذه الدول قد خسرت خمسين بالمائة من عائداتها خلال العشر سنوات الماضية، وقد تزيد هذه الخسائر في حال تعرض الدولار الأمريكي إلى انتكاسة بسبب أزمة الديون الأمريكية.

وربما العراق يختلف عن باقي الدول لكون العراق لا يمتلك سندات في الخزينة الأمريكية، وهذه الأزمة تجعل تلك السندات مشكوكا في استرجاعها، بالإضافة إلى أن قيمة الدولار ستتراجع ما يؤثر على قيمة تلك السندات. فما يحدث في الولايات المتحدة ينعكس دائما على اقتصاديات العالم العربي، نظرا للعولمة التي باتت تربط الشرق بالغرب، اقتصاديا واجتماعيا، لذلك فإن الانعكاسات المرتقبة من أزمة الدين الأمريكي ستتكون كبيرة وكبيرة جدا، وعدم امتلاك العراق لسندات ومضاربات في السوق العالمية نقطة إيجابية تخفف من الهزة الاقتصادية المتوقعة خاصة وإن دول الخليج العربي لوحدها تمتلك سندات في الخزينة الأمريكية بقيمة تقدر بـ ٧٥٠ مليار دولار.

ولعل أول هذه التأثيرات على الدول العربية تمثل بالتراجع الكبير في البورصة التي تكبدت خسائر بحكم تراجع الدولار نفسه.

لهذا فإن أكثر الدول تعرضاً لهزات ارتدادية نتيجة المديونية الأمريكية المرتفعة ستكون الدول المنتجة للنفط ومنها العراق، الذي يستعد لتقديم موازنة عام ٢٠١٢ بتكهنات أكبر من المتوقع وهو ما سيؤثر بالتأكيد على الموازنة نفسها التي قد تصاب بعجز كبير في ظل تفاوت أسعار النفط وتقلباته مع انخفاض قيمة الدولار الأمريكي.

ورغم تصريحات وزارة المالية بأن الموازنة القادمة ستكون خالية من العجز المالي، إلا إن هذا بعيد عن المهنية والحرفية خاصة وإن الوزارة اعتمدت سعر ٨٥$ للبرميل وبواقع إنتاج مليونين و ٢٠٠ ألف برميل يوميا، لهذا فإن على وزارة المالية مراعاة تأثيرات أزمة المديونية الأمريكية على الاقتصاد العراقي وتأثيراتها على سعر صرف الدولار وحتى على أسعار النفط ذاتها، خاصة وإن عددا كبيرا جدا من دول العالم اتخذت مزيداً من الإجراءات الاحتياطية لتلافي هزة اقتصادية كبيرة.

السياحة ثروة وطنية لا تنضب

محمد صادق جراد

يمتاز العراق بتنوع القطاعات الاقتصادية ما يمنحه القدرة على التنويع في أسباب النهوض والتقدم في الملف الاقتصادي. فإضافة إلى الموارد الطبيعية الكبيرة التي يمتلكها العراق كالنفط والغاز الطبيعي والفوسفات وموارد أخرى تساهم في جلب مردود اقتصادي كبير للبلد فان العراق بالإضافة الى ذلك يمتلك أسبابا وعوامل تساعد على زيادة الدخل الوطني من خلال تنشيط قطاعات أخرى لها فرص كبيرة للنجاح كالقطاع الزراعي والصناعي والسياحي حيث يمتلك العراق المقومات الكفيلة لنجاح هذه القطاعات،كامتلاكه الأرض الواسعة الصالحة للزراعة وثروة مائية وموارد بشرية هائلة إضافة إلى مقومات السياحة المتوفرة في جميع مدن العراق تقريبا.

فالعراق يمكنه تحقيق الأمن الغذائي للمواطن وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الإنتاج الزراعي والحيواني اذا ما استطاع استغلال الأرض وسخر تنوع المناخ وطبيعة التربة التي تختلف من الشمال الى الوسط والجنوب والشرق والغرب.كما ويمكن للقطاع الصناعي لعب دور كبير في عملية النهوض اذا ما تم تسخير الموارد البشرية وتشريع القوانين اللازمة وتقديم الدعم الحكومي لهذا القطاع الحيوي.

أما القطاع السياحي فيرى الخبراء في العالم بأنه يمتلك مقومات فريدة لاتمتلكها جميع القطاعات الاقتصادية الأخرى وأهمها ان المواقع السياحية في أي دولة تعد ثروة وطنية لا تنضب ولا تتهالك كما يحدث مع الموارد الطبيعية الأخرى التي تتناقص مع مرور الزمن بل نجد ان المواقع الأثرية والتاريخية وحتى الدينية تزداد أهمية كلما تقادمت ومر عليها الزمن فتصبح أكثر قيمة وجذبا للسياح فضلا على ان المرافق السياحية لا تحتاج الى الكثير من النفقات الحكومية كما هو الحال في القطاعات الأخرى كالنفط والصناعة لأنها تحتاج فقط لتوفر البنية التحتية المناسبة للسياحة كوسائط النقل الحديثة ومرافق السكن والطعام وغيرها.

لهذا نجد أن القطاع السياحي يشكل أهمية كبيرة ويعد أهم القطاعات الاقتصادية في العديد من الدول في العالم حيث تعتمد بعض الدول في آسيا وإفريقيا اعتمادا كليا على السياحة وإيراداتها لتمويل النفقات الحكومية ومعالجة مشكلة البطالة من خلال تشغيل الأيدي العاملة وتنشيط السوق المحلية من خلال خلق الكثير من الفرص لأصحاب المهن والحرف المتنوعة والتي ستشهد حركة قوية مع توافد السياح على الأسواق ومنها تنشيط حركة النقل المواصلات وخدمات الاتصالات والفندقة والمطاعم إضافة إلى خدمات الصيرفة وكل هذا سيساهم في استيعاب الكثير من القطاعات المساندة لقطاع السياحة ويتسبب في تحقيق الأرباح..

كل ما تقدم جعل الكثير من الدول تعتمد على السياحة كما أسلفنا فنجد ان في هونك كونك مثلا تشكل إيرادات القطاع السياحي أكثر من ٤٠٪ من إيرادات الدولة المتنوعة بينما تشكل السياحة في تركيا ثاني اكبر مصدر للعملات الصعبة في البلاد ، أما في مصر فتشكل إيرادات هذا القطاع المهم المصدر الثالث للعملة الأجنبية في البلاد وتأتي بعد إيرادات قناة السويس وتحويلات العملة التي يقوم بها العمال المصريون من خارج البلاد.

أما في العراق فيمكن للمتابع لتفاصيل هذه القضية ان يكتشف ان قطاع السياحة في العراق يتمتع بالتنوع الفائق حيث جمع بين المواقع السياحية بمختلف صنوفها وفي اختلاف مواقعها فمن النادر ان تجد مدينة عراقية تخلو من المواقع الأثرية والسياحية فالعراق يمتلك المراقد المقدسة في كربلاء والنجف وبغداد وسامراء والبصرة والموصل وتتوزع المواقع التاريخية والأثرية على عدد من المحافظات العراقية إضافة الى المواقع السياحية ذات الطبيعة الجميلة والمناخ الرائع في أكثر من محافظة في شمال العراق.

إلا أن هناك الكثير من المعوقات تقف أمام تطوير وانتعاش القطاع الاقتصادي في العراق يقف في مقدمتها العامل الأمني والاستقرار السياسي الذي يعتبر من أهم العوامل التي تساعد على جذب السياح وهذا ما ثبت فعلا بعد تدهور الأوضاع الأمنية في بعض الدول العربية التي تعتمد على السياحة كمصر وتونس الأمر الذي أدى الى تراجع السياحة في هذه البلدان.

وهناك معوقات أخرى تقف في طريق تطوير السياحة في العراق وهي البنية التحتية من طرق مواصلات ووسائط النقل الحديثة والفنادق والاتصالات وخدمات أخرى تعد غائبة او غير متكاملة في العراق اليوم بالرغم من إنها تعد من العوامل المساندة للسياحة ويتوقف نجاح وانتعاش السياحة على توفرها لما تقدمه من خدمات للسياح تساعد على جذبهم لهذه المعالم ،وأخيرا غياب الخبرات السياحية المتمثلة بالشركات المختصة والتي تمتلك الخبرة الكافية لمواكبة التطور في العمل السياحي والذي يؤهلها لمنافسة الشركات السياحية الأخرى في المنطقة.

وبالرغم من هذه المعوقات التي يجب معالجتها الا ان مستقبل السياحة في العراق يبشر بالخير لما تمتلكه البيئة العراقية من تنوع في مختلف المجالات تنتظر الاستثمار الأمثل لها في المستقبل القريب. وما يجعلنا متفائلين هو ان السياحة نفط دائم ومورد لا ينضب ولكنه ينتظر الاستغلال الأمثل ليحقق طفرة كبرى تتسبب في خلق فرص كثيرة ومتنوعة تشكل دخلا مهما لأكثر من شريحة في المجتمع إضافة الى كونها مصدرا مهما للدخل الوطني.

الاقتصاد الماليزي ..

الانتقال من التعدين والزراعة إلى التصنيع

تمر اقتصادات الدول في فترات متباينة وتحولات تسعى من خلالها الحكومات للخروج من الأزمات والنهوض بالواقع الاقتصادي ووضع سياسات اقتصادية تتلاءم مع طبيعة موارد الدولة وحاجتها الضرورية وبما يساهم في تطوير القطاعات المختلفة وتحسين المستوى المعيشي للفرد في تلك الدول.

والتجارب الاقتصادية العالمية كثيرة يمكن للدول الساعية للنهوض كالعراق الاستفادة من خبرات وتفاصيل تلك التجارب من اجل تجاوز الكثير من الأخطاء والاقتداء بالسياسات الاقتصادية الصحيحة لدول لا تمتلك الموارد الطبيعية الكافية كما يمتلكها العراق إلا إنها تمكنت من احتلال مراكز متقدمة ضمن الدول الصناعية الناجحة في العالم.

إيـاد مهـدي عبـاس

ومن ضمن هذه الدول (ماليزيا) التي تقع في جنوب شرق آسيا وهي مكونة من ١٣ ولاية مقسمة على ثلاثة أقاليم اتحادية، بمساحة كلية تبلغ ٣٢٩،٨٤٥ كم٢. العاصمة هي كوالالمبور، أما مقر الحكومة الاتحادية فهو في مدينة بوتراجايا ، ويبلغ عدد السكان أكثر من ٢٨ مليون نسمة. ينقسم البلد إلى قسمين يفصل بينهما بحر الصين الجنوبي، هما شبه الجزيرة الماليزية وبورنيو الماليزية (المعروفة أيضاً باسم ماليزيا الشرقية). يحد ماليزيا كل من تايلند، اندونيسيا، سنغافورة وسلطنة بروناي.

لم يكن لماليزيا كدولة موحدة وجود حتى عام ١٩٦٣.وهي اليوم واحدة من أرقى الجهات تعليمياً وصحياً في المنطقة. حيث تعتبر ماليزيا دولة صناعية جديدة..

في العام ٢٠٠٨ كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي نحو ١٤،٢١٥ دولار، مما يضعها في المرتبة ٤٨ عالمياً وثانياً في جنوب شرقي آسيا، متخلفة عن جارتها سنغافورة.

بدأت ماليزيا في السبعينيات تقليد اقتصادات النمور الآسيوية الأربع (جمهورية كوريا (كوريا الجنوبية) وجمهورية الصين (تايوان)، ثم مستعمرة التاج البريطاني في هونغ كونغ وجمهورية سنغافورة)، وألزمت نفسها بالانتقال من كونها تعتمد على التعدين والزراعة إلى اقتصاد يعتمد بصورة أكبر على التصنيع. بوجود الاستثمارات اليابانية، ازدهرت الصناعات الثقيلة في غضون سنوات، وأصبحت صادرات البلاد محرك النمو الرئيس. حققت ماليزيا باستمرار معدل نمو محلي إجمالي أكثر من ٧ ٪ مع انخفاض معدلات التضخم في الثمانينيات والتسعينيات. تعد ماليزيا اليوم واحدة من أكبر مصنعي الأقراص الصلبة الحاسوبية.

خلال الفترة نفسها، حاولت الحكومة القضاء على الفقر مع السياسات الاقتصادية الجديدة المثيرة للجدل، وخاصة أعمال الشغب العرقية في ١٣ أيار من عام ١٩٦٩. كان هدفها الرئيس القضاء على ربط العرق بالوظيفة الاقتصادية، وكانت الخطة الماليزية الثانية أول خطة خمسية شملت تنفيذ السياسة الاقتصادية الجديدة. نجاح أو فشل السياسة الاقتصادية الجديدة هو موضوع جدل كبير، على الرغم من إحالتها رسمياً للتقاعد في عام ١٩٩٠ وحلت محلها سياسة التنمية الوطنية. ظهرت في الآونة الأخيرة من جديد الكثير من النقاشات حول نتائج وأهمية ما عرف بالسياسة الاقتصادية الجديدة. وقد جادل البعض بأنها نجحت في خلق طبقة متوسطة/ عليا من رجال الأعمال والمهنيين الملايو.

يعتبر جنوب شرق آسيا مركزا للتجارة منذ عقود طويلة لتداول السلع المختلفة كالخزف والتوابل حتى قبل ظهور ملقا وسنغافورة على الساحة. في القرن السابع عشر، وجدت هذه السلع في عدة من دول الملايو. لاحقاً، ومع السيطرة البريطانية على الملايو، تم استخدام أشجار المطاط وأشجار زيت النخيل لأغراض تجارية. مع مرور الوقت، أصبحت ماليزيا المنتجة الأكبر في العالم الكبرى للقصدير والمطاط وزيت النخيل. هذه السلع الثلاث، جنباً إلى جنب مع غيرها من المواد الخام، دفعت بوتيرة الاقتصاد الماليزي خلال منتصف القرن ٢٠.

بدلا من الاعتماد على الشعب الملاوي المحلي كمصدر للعمالة، جلب البريطانيون الصينيين والهنود للعمل في المناجم والمزارع وملء الفراغ في الخبرة المهنية. وعلى الرغم من أن العديد منهم عادوا إلى بلدانهم الأصلية بعد انتهاء عقودهم، فإن بعضهم استقر في ماليزيا بصورة دائمة.

ومع سير البلاد نحو الاستقلال، بدأت الحكومة في تنفيذ الخطط الاقتصادية الخمسية، بدءاً من الخطة الخمسية الملاوية الأولى في عام ١٩٥٥. بناء على ولادة ماليزيا، أعيد بناء وترقيم الخطط من جديد، بدءاً من خطة ماليزيا الأولى في عام ١٩٦٥.

في آذار/مارس ٢٠٠٥، نشر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ورقة عن مصادر ووتيرة الانتعاش في ماليزيا، كتبها ك.س جومو من قسم الاقتصاد التطبيقي، جامعة مالايا، كوالالمبور. خلصت الورقة إلى أن الضوابط التي فرضتها الحكومة الماليزية لم تضر أو تساعد الانتعاش. كان العامل الرئيس هو زيادة الصادرات الإلكترونيات، والذي نجم عن زيادة كبيرة في الطلب على القطع الإلكترونية في الولايات المتحدة.

ولقد تزامنت عودة انتعاش الاقتصاد أيضاً مع الانفاق الحكومي الهائل والعجز في الميزانية في السنوات التي أعقبت الأزمة. في وقت لاحق، تمتعت ماليزيا بانتعاش اقتصادي أسرع مقارنة بجيرانها، حيث عاد اقتصاد البلاد إلى مستويات ما قبل الأزمة على سبيل المثال: عاد مؤشر بورصة كوالالمبور المركب إلى ١٣٨٦ في ٢٠ حزيران ٢٠٠٧ وهو ما يقرب من ١٠٠ نقطة أعلى من الرقم القياسي السابق للأزمة من ١٢٧٥ في عام ١٩٩٣.

ينعكس النمو الاقتصادي في ماليزيا في برجي بتروناس، مقر عملاق النفط المحلي في كوالالامبور، وفي حينه خامس أعلى مبنى في العالم.بينما وتيرة التنمية اليوم ليست سريعة إلا أنه ينظر إليها على أنها أكثر استدامة. وعلى الرغم من الضوابط والتدابير الحكومية الاقتصادية قد تكون أو لا تكون السبب الرئيس للانتعاش، فإنه لا شك في أن القطاع المصرفي أصبح أكثر قدرة على مقاومة الصدمات الخارجية. كما أن الحساب الجاري انتهى إلى فائض هيكلي، موفراً الأمان ضد هروب رؤوس المال. عادت أسعار الأصول بشكل عام إلى مستويات ما قبل الأزمة، على الرغم من آثار الأزمة المالية العالمية. ماليزيا أيضاً أكبر مركز مصرفي ومالي في العالم الإسلامي.

الاقتصادي | العدد (2230) السنة التاسعة - الثلاثاء
(23) آب 2011

البطالة

وغياب خطة الإصلاح الاقتصادي الشاملة

تعد البطالة مشكلة اجتماعية عالمية تشكو منها معظم دول العالم ولكن بنسب مختلفة ويمكننا تعريفها على إنها فشل النشاط الاقتصادي في اية دولة في توفير فرص العمل للأيدي القادرة على العمل والراغبة فيه لتبقى بعيدة عن سوق العمل وهذا ما يسمى البطالة الحقيقية , أما البطالة المقنعة فهي تشغيل الأفراد في وظائف لا تتناسب مع اختصاصاتهم أو خبراتهم بصورة مؤقتة او لساعات قليلة لا تصل إلى ساعات العمل الحقيقية ويقع كل ذلك تحت مفهوم التشغيل غير الكامل أو البطالة.

ميعـــاد الطائـــي

ولقد كان من الطبيعي أن يعاني العراق من مشكلة البطالة وذلك لتردي الوضع الاقتصادي الذي مر عبر عقود طويلة من الإهمال ، وبالرغم من التقديرات والإحصائيات التي تشير الى ان نسبة البطالة في العراق هي ١٥٪ من الأيدي العاملة إلا إن المشكلة تبدو اكبر بكثير وذلك لغياب الحلول وتفاقم نسبة البطالة في كل عام من خلال رفد الجامعات العراقية سوق العمل الغير نشيط بآلاف الخريجين من الشباب الباحث عن فرصته الغائبة وسط غياب خطة الإصلاح الاقتصادي الشاملة في العراق.

ويمكننا أن نقول بان فرص التشغيل للعاطلين والخريجين من حملة الشهادات في هذه الفترة ضعيف جدا وذلك لأسباب عديدة منها غياب الاستثمارات عن السوق العراقية وانحصارها في مجال أعمال البناء بالإضافة إلى ضعف القطاع الخاص وتوقف الكثير من الشركات الإنتاجية في هذا المجال بالإضافة إلى غياب التنسيق بين الجامعات والمعاهد المهنية وبين سوق العمل وعدم معرفة الحاجة الحقيقية للاختصاصات المطلوبة لذلك نجد على سبيل المثال ان المدارس الثانوية والمتوسطة في العراق تفتقر إلى اختصاص الرياضيات بينما يتكدس فيها اختصاصات أخرى كاللغة العربية والتربية الإسلامية والمثال ينطبق أيضا في وزارة الصحة حيث يغيب اختصاص التخدير على حساب اختصاصات أخرى وهكذا جميع الوزارات لذلك نجد ان الخريجين لا يستطيعون تسويق أنفسهم في سوق العمل.

ومن خلال نظرة للواقع الاقتصادي العراقي ندرك بان احد أهم أسباب البطالة في المشهد العراقي هو توقف عجلة الإنتاج في الشركات والمصانع التابعة للقطاع الخاص والتي شهدت إهمالا كبيرا قبل ٢٠٠٣ وشهدت توقفا تاما بعد سقوط النظام بعد تعرضها للسلب والنهب وتسريح الكثير من موظفيها إضافة الى ان مسالة الاستيراد العشوائي الذي شهدته الأسواق العراقية في السنوات الأخيرة أدت الى توقف ما تبقى من هذه الشركات والمعامل التي لم تستطع منافسة البضائع المستورة فضلا عن ان سياسة الاستيراد العشوائي أدت إلى الإضرار بالقطاع الزراعي أيضا وتسببت بنفس النتائج ونقصد ترك العمل الذي أصبح لا يتناسب مع التكاليف والجهد المبذول نظرا للإغراق السلعي الذي تعرضت له الأسواق العراقية من قبل الدول المجاورة ليساهم كل هذا بزيادة نسبة البطالة التي حاولت الحكومة إن تعالجها من خلال توفير الوظائف الأمنية وشبكة الحماية الاجتماعية ومن خلال العقود المؤقتة ولكنه لم يكن الحل المثالي والكافي لمعالجة المشكلة في البلد ، وإننا بحاجة لمعالجات أخرى تتمثل بتوفير الفرص من خلال التوجه إلى قطاعات إنتاجية أفضل أو مشاريع الاستثمار على اعتبار إن الأخيرة تخفض من كاهل الأعباء المترتبة من دفع مرتبات لأعداد كبيرة جدا من قبل الدولة الأمر الذي يساعد خزينة الدولة على صرف الأموال في أمور أخرى وفي مجالات مختلفة.

ولذلك يرى البعض ضرورة السعي إلى زيادة فرص التشغيل في جميع القطاعات سيما القطاع الصناعي والزراعي والسياحي في ظل الدعم المقدم من الحكومة لهذه القطاعات وفي ظل التحسن في الملف الامني الذي يساعد على ازدهار هذه القطاعات وخاصة القطاع الصناعي ومن خلال ربطه بالقطاع الزراعي وتشجيع الصناعات الزراعية المختلفة واستغلال الاراضي الزراعية الواسعة في البلاد.

ومن الأهمية بمكان ان تعمل الحكومة على تشجيع الاستثمار من خلال التشريعات وتقديم التسهيلات للمستثمر لتساهم المشاريع الاستثمارية في تشغيل العمالة العراقية وعدم الاعتماد على التوظيف الحكومي في دوائر الدولة ومؤسساتها. وأخيرا يرى البعض إننا بحاجة الى بعض التعديلات في قانون التقاعد ليساهم في منح الفرصة للشباب مع الأخذ بعين الاعتبار حقوق المتقاعد ونقصد هنا السماح للموظف بالتقاعد في سن اقل من السن القانونية باحتساب نسبة مئوية مرضية له تساهم في خلق فرص للشباب وربما هناك حلول أخرى لا تخفى على المختصين ونتمنى تفعيلها للقضاء على هذه المشكلة الخطيرة.

معايير الرقابة

إيمان محسن جاسم

دائما نتحدث عن الرقابة ونطمح لأن تأخذ دورها المتكامل في كافة المجالات وأهمها ما يتعلق بخطط التنمية وتأثيراتها على الاقتصاد الوطني من جهة،ومن جهة أهم، الحد من حالات تفشي الفساد في مفاصل الدوائر والمؤسسات والوزارات العراقية، هذا الفساد الذي يشكل أبرز التحديات التي تواجه البناء السليم للدولة العراقية.

ولقد ظهرت أهمية الرقابة بسبب حجم المشروعات وظهور مبدأ تقسيم العمل والتخصص والشركات المساهمة وما نتج عن ذلك من كثرة العلاقات بين المشروعات المختلفة وتعدد أصحاب المشروع الواحد وتنوع ملاكه بانفصال الملكية عن الإدارة إلي غير ذلك. وبالتالي فإن وجود موازنة كبيرة وخطط استثمارية وتشغيلية تستدعي بكل تأكيد تفعيل العمل الرقابي وفق المعايير الصحيحة والسليمة والمتبعة من قبل دول العالم وأن يتسم الجهاز الرقابي بالحيادية التامة البعيدة عن المحاباة لأي كان.

والرقابة هي إحدى الوظائف التسييرية، فهي تقوم بمسايرة الأعمال ومتابعتها وتقييمها نجدها مرتبطة بكل مراحل التسيير داخل المؤسسة وخاصة التخطيطية منها والتي ترسم الأهداف، فالرقابة تكشف عن مدى تحقيق هذه الأهداف وبمفهوم آخر وأبسط: الرقابة هي قياس الأداء وتصحيحه.لهذا فإن للرقابة أهدافا، الأول هو خدمة الإدارة ومساعدتها في ضمان أن الأداء يتم وفقا للخطط الموضوعة، والثاني يتمثل بمعرفة الأخطاء في الوقت المناسب واكتشاف النقائص ومعرفة مواضيع نشوء الصعوبات و أسبابها بغية إزالتها بأقصى سرعة وبدون تأخير حتى يتواصل ويستمر نشاط المؤسسة أو الوزارة.

ولا ننسى دور الرقابة في تعميم الخبرات الجيدة أي معرفة أماكن تحقيق النجاح واستخلاص النتائج المطلوبة من ذلك بغية تعميم هذه النجاحات على أماكن أخرى في المؤسسة.

لهذا فإن الكثير من المعايير هو تغييب في العمل الرقابي، خاصة ونحن لاحظنا ذلك من خلال المناقشات التي سمعناها في تقييم عمل الوزارات أو ما يقوم به حاليا مجلس النواب بالاستماع للوزراء، وهذا الغياب للمعايير يجعل من العمل الرقابي غير ذي جدوى وبعيدا عن المهنية وأقرب ما يكون للعمل السياسي منه للاقتصادي ذي الأبعاد التي تؤدي لتحسين الأداء والارتقاء نحو الأفضل.

فقد لاحظنا بأن مناقشات أداء الجهات الحكومية، لم تكن مبنية على تقارير مهنية رصينة بقدر ما أنها اعتمدت على خلفية سياسية أو تقاطعات في هذا الجانب وما بين الكتل السياسية في البلد وبالتالي فلم تكن عملية الرقابة لغرض الرقابة بقدر ما هي لغرض التسقيط السياسي.

ومن هنا نجد بأن مفهوم الرقابة لدينا غابت عنه الأطر العلمية والمهنية خاصة ما يتعلق منها بقضايا عديدة تمت مناقشتها في البرلمان العراقي مؤخراً سواء ما يتعلق منها باستجواب المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وعقود الكهرباء التي أثارت ضجة كبيرة في الرأي العام العراقي أو صفقة الزيوت الفاسدة وغيرها.

ولا شك أن أفضل وسيلة نحو بناء إطار متكامل للرقابة يتمثل بوضع وصياغة مجموعة من الأسس العلمية تساهم في توضيح مفهوم الرقابة وتبين العناصر الأساسية التي تتكون منها ووظائفها الرئيسية والأساليب التي تستخدم في تحقيق الرقابة الفعالة ويمكن تحديد هذه المجموعة من الأسس والأساليب عبر تخطيط إستراتيجي و يعتبر كل من التخطيط الإستراتيجي و التخطيط التكنيكي ضرورة حتمية لتحقيق الرقابة السليمة لأنه يضع مستقبل المنشاة أو المؤسسة أو الوزارة على طريق مرسوم بدلا من أن تكون التصرفات مجرد رد فعل للأحداث كما يحصل لدينا في العراق حيث غياب التخطيط من شأنه أن يُغيب الكثير من الأمور الأخرى.

وبالتالي نجد بأن الكثير من الوزارات والمؤسسات العراقية خاصة الخدمية منها تعمل وفق رد الفعل كما حصل في الأشهر الماضية وبعد التظاهرات الشعبية في ٢٥ شباط الماضي ومهلة المائة يوم التي أعطيت للوزراء، نجد بأن أغلب الأعمال التي أنجزت كانت عبارة عن رد فعل لم تأت ثمارها لأنها ابتعدت عن التخطيط والتنظيم واقتربت أكثر من العشوائية وتركت تشوهات كبيرة في البنى التحتية لهذا البلد.

وسائل الحد من التضخم

علي نافع حمودي

التضخم الاقتصادي هو من أكبر الاصطلاحات الاقتصادية شيوعاً غير أنه على الرغم من شيوع استخدام هذا المصطلح فإنه لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين بشأن تعريفه ويرجع ذلك إلى انقسام الرأي حول تحديد مفهوم التضخم حيث يستخدم هذا الاصطلاح لوصف عدد من الحالات المختلفة مثل:الارتفاع المفرط في المستوى العام للأسعار، ارتفاع الدخول النقدية أو عنصر من عناصر الدخل النقدي مثل الأجور أو الأرباح،ارتفاع التكاليف، والإفراط في خلق الأرصدة النقدية.

ومشكلة التضخم ترتبط بشكل عضوي بوتيرة النمو السريع، والتي ترجع إلى زيادة الإنفاق الحكومي، والنمو الكبير في حجم السيولة المحلية والنقص في العقارات والمساكن، إضافة إلى التضخم المستورد الذي يصعب التحكم به.

وفي القرن التاسع عشر الميلادي، كان التركيز على جانب واحد من جوانب التضخم، وهو التضخم النقدي، بحيث إذا ازداد عرض النقود بالنسبة إلى الطلب عليها انخفضت قيمتها، أي ارتفع مستوى الأسعار. وإذا ازداد الطلب على النقود بالنسبة إلى عرضها ارتفعت قيمتها، وبعبارة أخرى انخفض مستوى الأسعار.

والحقيقة إن مفهوم التضخم أمر شائك وهاجس كبير ومقلق لجميع المستثمرين، فارتفاع الأسعار في السلع بصفة عامة يتناسب عكسياً مع القيمة النقدية، أي أنه كلما ارتفعت الأسعار كلما ضعفت القيمة النقدية. وهذا بحد ذاته أمر خطير يؤدي إلى رفع مستوى الفقر في الدول التي لا تعمل على حفظ وتوازن أسعارها.

وتعمل الدول ذات الاقتصاد الحر والقوي على متابعة مؤشرات الأسعار لمعرفة التضخم ومقداره ومنشئه، ومن هنا يبدأ العلاج.

وتتخذ الدول الرأسمالية معدل الفائدة وسيلة للحد من التضخم، فتتعامل بمعدل الفائدة بالزيادة أو النقصان لكي تعالج التضخم، فعندما تكون هناك علامات تضخم بدأت في الظهور، فإن البنك المركزي يعمل على زيادة نسبة الفائدة، والحكمة من ذلك هو الرغبة في سحب الأموال من السوق وتوجيهها إلى عملية توفير أو استثمار.وفي العراق أسباب التضخم حالياً زيادة السيولة النقدية في التداول اليومي وهذا يتطلب معالجات عدة لامتصاص هذا التضخم.

أهم هذه المعالجات هو العمل بشكل مستمر على تقليص حجم الكتلة النقدية قيد التداول عن طريق عملية امتصاص منظمة والتي منها عمليات الترغيب بالتعامل والتداول بالأسهم والسندات في أسواق الأوراق المالية التي تساعد على تنشيط أسواق الأوراق المالية والمساعدة في تجزئة التضخم النقدي من جهة، ومن جهة ثانية إتباع سياسة نقدية جديدة تهدف إلى تحسين سعر صرف الدولار باتجاه تخفيض سعره عدة نقاط في المزاد الذي ينظمه البنك المركزي يومياً للتشجيع على الإقبال على شراء الدولار بهدف سحب النقد من التداول.

وهنالك دول عدة أتبعت معالجات لظاهرة التضخم أهمها الحد من السيولة عبر الفائض في الموازنة، الذي يؤدي إلى تقليص حجم الكتلة النقدية، وبالتالي خفض معدلات التضخم، بيع حجم من الدين العام إلى الجمهور وسحب النقد المتوافر في السوق للحد من العرض الزائد في السوق من النقد المتداول.الجانب الآخر يتمثل بزيادة الضرائب على السلع الكمالية التي يتداولها قلة من السكان من أصحاب الدخول المرتفعة.

أيضاً خفض الإنفاق الحكومي الذي يعد أحد الأسباب المؤدية إلى زيادة المتداول من النقد في السوق، لأن الحد من الإنفاق وتقليصه سيؤدي تباعاً إلى خفض النقد المتداول في الأسواق.

و يصا حب ذلك العمل بشكل مستمر على تقليص حجم الكتلة النقدية قيد التداول عن طريق عملية امتصاص منظمة،عن طريق إصدار سندات وصكوك وشهادات إيداع من قبل الحكومة لامتصاص فائض السيولة في الأسواق المحلية.

وكذلك الترغيب بالتعامل والتداول بالأسهم والسندات في أسواق الأوراق المالية ما يساعد على امتصاص جزء من الكتلة النقدية باتجاه تنشيط أسواق الأوراق المالية والمساعدة في تجزئة التضخم النقدي.

ولا ننسى علينا توفير الأجواء والمناخات الملائمة للاستثمارات الخارجية ما تتولد عنه حركة رؤوس الأموال باتجاه الداخل ودفع الاقتصاد نحو التحسن وتجاوز مخاطر التضخم وتأثيراته على الاقتصاد الوطني.

الاقتصادي | العدد (2230) السنة التاسعة - الثلاثاء (23) آب 2011

هل أثرت المعايير النوعية في الأسعار؟

تحقيق / صابرين علي

أثارت الإجراءات الحكومية الخاصة بتطبيق شهادة المنشأ للسلع والبضائع المستوردة ردود افعال غاضبة من قبل المستوردين فيما رحب بها عدد من الخبراء الاقتصاديين.

(المدى الاقتصادي) بحثت في تأثير تطبيق المعايير النوعية وشهادة المنشأ على السلع والخدمات المستوردة في مشهد الأسعار و حركة التبادل التجاري وتحقيق الأهداف المتوخاة منها، من خلال الحد من الغش التجاري والصناعي وظاهرة الإغراق السلعي في الأسواق المحلية عبر التحقيق الآتي:

وزارة التخطيط:

قال الناطق الرسمي باسم وزارة التخطيط عبد الزهرة الهنداوي: إن اطلاق قانون فحص المطابقة اجراء لابد منه بغض النظر عن التوقيت الحالي او اختيار اي وقت اخر له سوف يجابه بنفس الاعذار من قبل التجار بان التوقيتات غير مناسبة لاطلاق مثل هكذا قرارات، و ان غالبية التجار لايريدون خضوع بضاعتهم الى الفحص وهذا الامر يتمخض عنه كثرة الاعذار وردود الافعال الرافضة لهذه القرارات.

واضاف الهنداوي: ان وزارة التخطيط اعلنت عن تطبيق آلية فحص المطابقة منذ بداية عام ٢٠١١على البضائع والسلع المستوردة حيث اتخذ بعض التجار هذا الموضوع ذريعة لرفع الاسعار ولكن الحقيقة خلاف هذا الامر حيث ان وزارة التخطيط حريصة على عدم ادخال البضاعة غير المطابقة للمواصفات، و ان الغاية من هذا الموضوع هي تحقيق المنفعة العامة.

وتابع الهنداوي: ان وجود البضائع الرديئة في الاسواق وعلى مدى اعوام طويلة اصبح يؤثر على البيئة الاقتصادية والصحية للبلد مادفع الوزارة للقيام بهذه الخطوة للحد من دخولها، حيث ان هذا الامر لايعمل في الوقت نفسه على الحد من عملية التبادل التجاري بين العراق والدول الاخرى وانما حماية السوق والمستهلك والمنتج المحلي.

وبين الهنداوي ان هذا الاجراء غير صعب وان التكلفة المالية له تصل الى ٤ بالألف من قيمة البضاعة حيث ان هذا الرقم غير مكلف بالمقارنة مع البضائع الكبيرة الداخلة مشيراً الى ان هذا الموضوع كان في السابق معقدا للغاية.

وان البضاعة تتأخر مدة ثلاث اشهر بالفحص بالاضافة الى الجهود المبذولة ازاء هذا الموضوع فان الوقت الحالي بمجرد حصول التاجر على شهادة المنشأ او المطابقة سوف يتم ادخال بضاعته خلال ٢٤ ساعة، الأمر الذي يسهل من عملية الاستيراد.

وزارة المالية:

قال وكيل وزير المالية فاضل عبد النبي عثمان: إن الاجراءات في هذا المجال متعددة واحترازية للحد والتقليل من ظاهرة الغش التجاري وحالات الفساد وان اجراءات الفحص للبضائع المستوردة والمطابقة في البلد المنشأ خطوة مهمة في هذا الاتجاه.

واضاف عثمان: ان وزارة المالية مع اي خطوة تسير باتجاه التخلص من اي شكل من أشكال الفساد وللحد من هذه الظاهرة في المجتمع والحد من الغش التجاري والصناعي ويمكن تحقيق الاهداف المتوخاة من خلال هذه الخطوة بالاضافة الى التخلص من ظاهرة الاغراق السلعي التي تنتشر في الاسواق.

وتابع عثمان: ان الاجراءات المتخذة من قبل وزارة التخطيط والجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية لا تؤثر على مشهد الاسعار فيما لو تم التعامل مع الموضوع بشكل منظم والحصول من قبل التجار على شهادة المطابقة من بلد المنشأ.

اللجنة الاقتصادية في البرلمان:

قال رئيس اللجنة الاقتصادية في البرلمان احمد العلواني: إن نظام المعايير النوعية معمول به في اغلب دول العالم للمحافظة على جودة البضائع الداخلة للبلد، ويجب ان يكون هناك دور رقابي للتقييس والسيطرة النوعية حيث ان هذا الامر له اهمية كبيرة.

وقد حصل ارباك في الاسواق بسبب عدم اختيار التوقيت المناسب لهذا الاجراء وقد تم عقد لقاءات عدة مع وزير التخطيط لحل هذه الاشكالات حيث يفضل ان يكون هناك دور للسيطرة النوعية المدعومة من وزارة المالية.

واضاف العلواني: ان العراق بحاجة الى اتباع المعايير الدولية في ادخال البضائع والفحص حيث ان البعض من التجار استغل غياب الدور الحكومي في ادخال البضائع الرديئة والسامة والمتاجرة بمثل هذا النوع من البضائع الامر الذي ادى التعاقد مع شركات سويسرية واخرى فرنسية للقيام بمثل هذه المهمة وهذا الامر يقع ضمن المعايير الامنية والسياسية للبلد.

وتابع العلواني: أن السوق العراقية بحاجة الى صناعة محلية من داخل البلد للحد من ظاهرة الاغراق السلعي وان تكون باسعار رخيصة وهذا الامر بحاجة الى وقفة ومساندة من قبل الحكومة في تعزيز الصناعة المحلية حتى تتمكن من منافسة البضائع المستوردة.

من جهته، قال عضو اللجنة الاقتصادية في البرلمان عبد الحسين عبطان: إن الاشكال المطروح من خلال هذا الاجراء يكمن بتزامنه مع شهر رمضان حيث ان الاجراءات النوعية وفحص المطابقة امر لابد منه للحد من دخول البضائع الرديئة والنفايات والازبال التي تأتي من الى العراق عبر الحدود فان وجود الجهات الرقابية والضوابط النوعية وشهادة المنشأ تتم السيطرة على البضائع التي تصل الى الاسواق المحلية مع الحاجة الى مراقبة الاسعار فيها.

واضاف عبطان: ان الاجراءات النوعية لاتؤثر على حركة التبادل التجاري بين العراق والدول الاخرى حيث ان هذا الاجراء قد يؤدي الى استيراد البضائع ذات النوعيات الجيدة والمواصفات العالية من قبل التجار بدلاً من النوعيات الرديئة.

وتابع عبطان: يمكن من خلال تطبيق هذه الاجراءات الحد من ظاهرة الاغراق السلعي التي تكاد تغزو الاسواق حيث ان هذا الامر يعمل على المحافظة على نوعية البضاعة.

الخبراء:

قال الخبير الاقتصادي ستار البياتي: إن اعتماد هذه المعايير يعود الى الإجراءات السابقة التي كان معمولا بها قبل عام ٢٠٠٣ للسيطرة على السوق والسلع الداخلة الى العراق حيث تم التعاقد مع شركتين فرنسية وسويسرية.

وأضاف البياتي: أن ارتفاع الاسعار في الاسواق

المحلية يعود الى شهر رمضان الذي غالباً ما نلاحظ فيه ارتفاعاً في الاسعار وخصوصاً في مثل هذه المناسبات الدينية حيث ان هذا الموضوع ليس له علاقة بفحص البضائع في البلد المنشأ.

وتابع البياتي: من الضروري السير على مثل هكذا خطوات في المستقبل لان العراق مرت عليه سنوات من التغيير وهو يستقبل السلع وبدون متابعة لهذا الموضوع وبناء على قرار الحاكم المدني الامريكي السابق للعراق بول بريمر الذي سمح بادخال البضائع والسلع الى العراق وهذا الموضوع ألحق ضرراً مباشراً على المستهلك مما دفع الحكومة الى اصدار قرار يحمي الصناعة المحلية والمتمثل بمعايير السيطرة النوعية للحد من من دخول السلع الرديئة الى البلد.

وأكد البياتي اذا لم تتم السيطرة على هذه الموضوع من خلال المعايير النوعية سوف يؤدي الى الاستمرار بدخول البضائع غير الصالحة للبلد مبيناً انه ليس من مصلحة العراق القيام بحركة التبادل والعلاقات التجارية مع الدول واستيراد البضائع غير الصالحة للاستخدام على حساب المستهلك.

وأشار البياتي الى ان العراق يمتلك اكثر من ٢٣ منفذاً حدودياً يتم من خلالها دخول البضائع الى البلد فمنها الجوية والبحرية والبرية، حيث انه من الصعب السيطرة على هذه المنافذ للحد من دخول البضائع الرديئة ولكن من خلال هذه الخطوة يمكن التخلص من هذا الموضوع حتى وان كان بشكل قليل وصولاً الى التخلص من هذا الموضوع بشكل نهائياً في المستقبل.

من جهته، قال الباحث الاقتصادي من الجامعة المستنصرية عبد الرحمن نجم المشهداني: ان مصادفة مثل هكذا قرارات خلال شهر رمضان يعد امراً لا بد منه.

واضاف المشهداني: ان العراق بحاجة الى تشريع مثل هكذا قرارات والعمل بها وان تطبيقها مهم جداً حيث انه لم يتعرض لدخول البضائع الرديئة وحسب بل الى ابعد من ذلك حيث تم استيراد البضائع المسرطنة والفاسدة والتي تؤدي بالضرورة الى حدوث امراض وأوبئة يصعب السيطرة عليها مستقبلاً.

وتابع المشهداني: ان تطبيق المعايير النوعية لا يؤثر على حركة التبادل التجاري بل على العكس سوف يعمل على دخول البضائع الجيدة ذات المواصفات العالمية وانه سوف يقلل من عملية الاستهلاك لان استيراد بضائع جيدة وشرائها من قبل المستهلك سوف تعمر طويلاً على عكس تلك التي تتعرض الى الاستهلاك بوقت اسرع، وخير مثال على هذا الامر المولدات التي تتعرض الى التلف وكثرة عمليات الصيانة لها.

وبين المشهداني ان المتضرر الاول من هذه العملية الدول التي يستورد العراق منها بكثرة مثل الصين حيث ان العراق يقع بالدرجة الرابعة عشرة من بين الدول المستوردة، مما يجعلها تعمل على تحسين نوعية المواد المستوردة منها بالاضافة الى الحد من ظاهرة الاغراق السلعي التي يعاني منها البلد في الوقت الحالي مؤكدا ان قانون المعايير النوعية سوف يؤدي الى تحقيق الاهداف المتوخاة من اصداره من خلال الحد من ظاهرة الغش التجاري والصناعي، حيث ان الشركات التي تقوم بهذه العملية تعد من الشركات العالمية التي تتمتع بسمعة جيدة.

> ان تطبيق المعايير النوعية لا يؤثر على حركة التبادل التجاري بل على العكس سوف يعمل على دخول البضائع الجيدة ذات المواصفات العالمية وانه سوف يقلل من عملية الاستهلاك

التجـــار:

قال التاجر محمد الفرطوسي: ان تطبيق قانون المعايير النوعية وشهادة المنشأ اثر بالدرجة الاولى على المواطن وخصوصاً خلال شهر رمضان حيث ان التجار يتحملون كلفاً عالية من خلال القيام بهذا الاجراء وتصل من ٥٠٠ الى ٧٠٠ دولار بالاضافة الى التعقيدات التي تمر بها من خلال مرورها بثلاث وزارات.

واضاف الفرطوسي: ان اجازات الاستيراد تم رفعها من قبل الدول الاخرى في حين ان العراق مازال يعمل بها لحد الان، حيث كانت في السابق تصل مدة نفاذها الى سنة كاملة اما في الوقت الحاضر لا تتجاوز ثلاثة اشهر ممات يجعل التجار امام معاناة من عدم كفاية المدة بالاضافة الى تحديدها بمنشأ ومنفذ واحد.

وتابع الفرطوسي: ان التجار مع هذه الخطوة المهمة التي تبين مدى جودة البضائع التي تصل الى البلد بالاضافة الى الحد من الغش التجاري والصناعي للبضائع، ولكن من الضروري ان تكون ضمن عمل الوزارات المختصة بدلاً من القيام بهذه المهمة من قبل الشركات الاجنبية التي تقوم بأخذ الاموال من الحكومة والمواطن معاً.

وبين الفرطوسي ان بعض الدوائر التي تقوم بهذه المهمة يكون تمويلها ذاتياً مما يدفعهم الى الاعتماد على التجار في سد النفقات الادارية مشيراً الى ان التجار يضطرون الى رفع الاسعار لتغطية النفقات التي يتم انفاقها على ادخال البضائع.

من جانبه، قال عامر ابراهيم مال الله: ان التوقيت غير مناسب لطرح مثل هذه القرارات وخصوصاً خلال هذه الشهر حيث ان هذه الاجراءات لا يمكن تطبيقها من قبل اي تاجر وتحت ظل وجود معايير شهادة المنشأ و ان وصول البضاعة الى البلد اصبح اشبه بالحلم له لان الاجراءات مملة ومعقدة في حين كانت في السابق تصل خلال الاسبوع الواحد اكثر من بضاعة.

واضاف مال الله: ان هذه القرارات لم تأخذ بعين الاعتبار حرمة هذا الشهر بالاضافة الى الاموال المبددة من قبل التاجر والدولة والتي تدفع الى هذه الشركات الاجنبية حيث ان الامر بحاجة الى كوادر من قبل دوائر الدولة للقيام بهذه المهمة واخذ الاموال التي تصل الى ٧٠٪ بزيادة والاستفادة منا للبلد بدل من الدول الاخرى.

وتابع مال الله: ان هذا الموضوع انعكس سلباً على المستهلك العراقي حيث انه الوحيد الذي يتحمل تبعاته بعد ان يضطر التاجر الى رفع الاسعار لتغطية النفقات التي تصل الى ١٠٠ ٪ من قيمة البضاعة في الاسواق.

وبين مال الله ان البضائع التي تصل الى العراق لايتم استهلاكها من قبله فقط بل انها تتسرب الى الدول المجاورة التي تكون النفقات الكمركية عالية فيها الامر الذي يدفعها الى ادخال بضائعها عن طريق العراق مطالباً من الجهات المختصة ان يكون هناك دعوة من قبلها للتجار كي يتسنى لهم معرفة تداعيات هذا الموضوع لان الاسواق قد تعاني في المستقبل القريب من شحة في السلع والمواد بالاضافة الى الارتفاع في الاسعار.

فيما قال حسن الدهلكي: ان الاوضاع على حالها ولم يتم القيام بأي تعديل على القانون وخصوصاً خلال شهر رمضان حيث يعاني المواطن من ارتفاع الاسعار وخصوصاً الفئات الفقيرة منه.

واضاف الدهلكي: ان الشركات التي تقوم بهذه المهمة تغالي كثيراً بفحص البضائع لان الكلفة النقدية لكل حاوية بضاعة تصل الى ٥٠٠ دولار بالاضافة الى فحص المطابقة والاموال التي تنفق في المنطقة الحدودية التي تحمل التاجر نفقات كبيرة وان وما يضاف اليها من نفقات البريد السريع وأتعاب المعقب.

وتابع الدهلكي ان دائرة المعارض والخدمات التجارية التي تعد من الدوائر التي يكون تمويلها ذاتياً الامر الذي يدفعها الى استيفاء مبلغ قدره مليون ونصف دينار من التاجر لقاء اجازة الاستيراد والتي يتم صرفها بالمحصلة النهائية من المواطن العرقي.

وبين الدهلكي ان اجازة الاستيراد عمرها يصل الى مدة سنة اما في الوقت الحاضر لا تتجاوز ثلاثة أشهر بالإضافة الى تعقيدات تحديدها بمنشأ ومنفذ واحد في حين كانت في السابق من منافذ ومناشئ متعددة حيث ان تأخر البضاعة في هذه الاجراءات يؤدي الى انتهاء مدة الاجازة وعدم وصول البضاعة المرتقبة ما يؤدي الى رفع اسعار المواد الموجودة في الاسواق.

وأكد الدهلكي أن إجازات الاستيراد كان معمولا بها في السابق حيث كان يتم العمل بها اذا كانت هناك حالة من الخلاف بين الدول الموردة والمستوردة فتقوم هذه الشركات بحل هذا النزاع من خلال فحص البضاعة في البلد المنشأ ولكنها كانت تقوم على أساس المعايير في الاسعار المحددة والمعقولة، اما سبب وجود هذه العراقيل في عملها بالعراق هو وجود الجهات المتعددة التي تتدخل في هذا العمل وهي مستفيدة منه في المحصلة النهائية.

الاقتصادي | العدد (2230) السنة التاسعة - الثلاثاء
(23) آب 2011

أثـارت عملية حـذف الاصفار من العملة المحلية التي اعلن عنها البنك المركزي العراقي فـي وقت سـابق من العملة المحلية جدلٍ بين اوسـاط اقتصادية ومالية، في وقت أثارت ردود افعـال لدى اوسـاط شـعبية متسـائلة عن الجـدوى الاقتصادية لهـذا الاجراء الذي سيقدم عليه البنك المركزي العراقي.

(المـدى الاقتصـادي) اسـتطلعت آراء عدد من الخبـراء والاكاديميين حـول جدلية حذف الاصفار من العملة المحلية عبر الاستطلاع التالي:

استطلاع / المدى الاقتصادي

حـذف الاصـفار مـن العملـة.. بين التوجـس والتفـاؤل!

بين السلب والإيجاب:

- يقول الدكتور سامر فالح استاذ الاقتصاد في كلية المنصور الجامعة ان موضوع حذف الاصفار من الدينار العراقي بحاجة الى دراسة معمقة وتمحيص، وعلى البنك المركزي التـأني قبل اتخاذ القرار،لاسيما أن البنك المركزي طرح قضية حذف الاصفارالثلاث من العملة الورقية اكثر من مرة في الوقت السابق،الا انها كانت تواجه في كل مرة معارضة شديدة من قبل المتخصصين والاكاديميين،وذلك لعدم دراسة الموضوع بشكل دقيق من قبل ادارة البنك المركزي، فضلا عن ان حذف الاصفار من شأنه التأثير السلبي على المشهد الاقتصادي في العراق بشكل عام.

- ويضيف ان النظرة العامة للعملة النقدية لم تعد كما في السابق سواء بالنسبة لعقلية التاجر المحلي او المواطن البسيط، حيث تغيرت كثيرا عن الفترة الماضية، كون المواطن لا يستطيع حاليا حمل عملات حديدة بكميات كبيرة تعادل قيمة النقد الورقي في الوقت الحاضر، ومن هنا نشكك في نجاح استعمال العملات النقدية، فضلا عن تاثيرات سلبية على تعاملات السوق المحلية،لاسيما احتساب قيمة الاوراق المالية والاسهم الموجودة والمعاملات بالآجل وغيرها.

من جانبه، الخبير الاقتصادي في جامعة بغداد خليل العبودي يقول: ان عملية حذف الاصفار لها ايجابيات كبيرة على الواقع المالي والاقتصادي في العراق،اذ ستساعد على الاستخدام الواسع في العملة ووفرتها بكميات ضخمة في السوق بين المتعاملين فيها،كما من الممكن نقل اموال معدنية من مكان الى اخر بسهولة تامة، فضلا عن ان حذف الاصفار من العملة سيساهم في زيادة الانتعاش في الحالة الاقتصادية والمالية للبلاد، وبذلك يكون كل ١٠٠٠ دينار عملة حديدية صغيرة،فضلا عن الاسهام في زيادة سعر الدينارالعراقي خلال التعاملات النقدية.

ويضيف: ان رؤيتي الشخصية تظهر تشخيصا مباشرا للوضع القائم، خاصة بعد تدني معدلات النمو الاقتصادي والمالي في البلاد، الذي بلغ ادنى مستوياته من القيمة الاسمية مؤخرا، الى جانب وجود نوعين من القيمة الاولى اسمية والثانية حقيقية،في حين ان القيمة الاسمية هي الركن الاساسي من القيمة الحقيقية وهو المعيار الذي يبنى عليها الاقتصاد العراقي.

- ويتابع: أن التضخم المالي الذي يعاني منه العراق قد يستمر إلى عقدين اخرين في المستقبل القريب، خاصة اذا لم تكن هناك إجراءات حقيقية لإصلاحيات مالية مهمة في المنظومة الاقتصادية، لاسيما إن التضخم المالي الذي يعاني منه العراق كما يتوقعه خبراء الاقتصاد والمال سيستمر حتى سنة ٢٠٣٠، بسبب الترهل الاقتصادي الذي عانى منه العراق خلال السنوات الماضية.

ويشير: الى ان الحكومات التي ترأست العراق اتخذت قرارات أثرت سلباً على واقع الاقتصاد العراقي خاصة تلك القرارات التي تقف وراءها أغراض سياسية واضحة، كما أن رفع الاصفار من العملة المحلية ليس له أية علاقة في ملف التضخم المالي، خاصة ان البلاد بحاجة إلى فصل كامل بين القرارات الاقتصادية عن القرارات السياسية، لاسيما أن التضخم الذي تعاني منه المنظومة الاقتصادية في العراق بحاجة إلى قرارات تتصف

بالحاسمة والجريئة كالغاء المنح المالية الكبيرة التي تمنح للمسؤولين بالإضافة إلى تفعيل النظام الضريبي مع إعادة توازن انتشار الأموال بين المؤسسات الحكومية.

ويوضح: أن مقومات معالجة التضخم المالي غير متوفرة حالياً، كون القرارات مازالت متشابكة بين وزارة المالية والبنك المركزي العراقي مع استمرار الخلافات بينهما بشأن ملف القروض التي تمنحها وزارة المالية للمزارعين والمواطنين والعاطلين عن العمل، كما لابد من تفعيل المنظمات الاقتصادية العالمية واستشارتها في إنقاذ العراق من استمرار التضخم المالي في منظومته الاقتصادية العامة.

- ويقول ان التضخم يعرف في ابجديات الدراسات الاقتصادية بأنه الارتفاع المفرط في المستوى العام للأسعار وارتفاع الدخول النقدية أو عنصر من عناصر الدخل النقدي مثل الأجور أو الأرباح، فضلاً عن ارتفاع التكاليف والإفراط في خلق الأرصدة النقدية، كما أن موازنة عام ٢٠١١ لن تعالج التضخم المالي الذي يعانيه الاقتصاد العراقي بسبب تضخم القيمة الشرائية للسلع والبضائع المستوردة، فضلاً عن غياب مركزية القرار الاقتصادي في البلاد والتي لم تقم بوضع الحلول والمعالجات الناجعة لظاهرة التضخم المالي التي تشهدها منظومة الاقتصاد العراقي خلال السنوات التي تلت ٢٠٠٣بسبب عدم وضع قوانين مالية تنظم عملية تداول تحرك البضائع المستوردة في الأسواق العراقية.

ويضيف: أن ظاهرة التضخم المالي هي ظاهرة عالمية، لكن مايحدث في العراق في المرحلة الراهنة بسبب فوضى التصرفات المالية ظهرت بشكل كبير خلال السنوات الماضية، كون الحكومات التي تولت إدارته لم تفرق إطلاقا بين القرارات السياسية والقرارات الاقتصادية البحتة، كما أن عدم الفصل بين القرار السياسي والقرار الاقتصادي ألقى على منظومة الاقتصاد العراقي ثقل التضخم المالي والذي بدأ يتنامى بصورة كبيرة في الوقت الحاضر، في حين ان البنك المركزي العراقي كان قد اعلن في وقت سابق عن انخفاض نسبة التضخم في العراق إلى ٢,٧٪ الأمر الذي شجع على إطلاق السيولة للمصارف بنسبة ٥٪ من الاحتياطي النقدي القانوني الموجود لديه، بهدف التوسع في عمليات الإقراض ودفع عجلة التنميةالاقتصادية والمالية.

ويتابع حديثه قائلا: ان وجود نسبة من الارتفاع في مستويات التضخم المالي في البلاد، الذي من المؤمل له أن يستمر ذلك لعقدين من الزمن، والذي يتزامن مع الارتفاع الهائل لرواتب الموظفين في السنوات السابقة الذي تسبب بزيادة التضخم المالي وارباك البنية المالية، كما أن التضخم يعود إلى اعتماد العراق كلياً على تصدير النفط مع توقف عمل المشاريع الصناعية والزراعية وزيادة استيراد البضائع من دون تفعيل عمل الجمارك.

ويشير إلى أن غياب القرار المالي المركزي وضياعه بين البنك المركزي العراقي ووزارة المالية احد ابرزالمشكلات التي تُزيد ظاهرة التضخم المالي، حيث يعد توقف المشاريع الصناعية والزراعية وفقدان العملة الوطنية لموقعها مقارنة بالدولار الأميركي،من احد ابرز اسباب زيادة معدلات التضخم المالي، لاسيما أن موازنة عام ٢٠١١ اعتمدت على أسعار تخمينية للنفط وليست على أرقام دقيقة،ومن هنا فأن تضخم أسعار السوق العراقي سيكون في تزايد مستمر.

منظمات المجتمع المدني

الخبير الاقتصادي في منظمة اعمار واستثمار التنمية الاقتصادية محمد فهد الشمري بيّن: ان عملية تغيير العملة المحلية ستؤدي الى خسائر كبيرة على الاقتصاد العراقي وتكلف خزينة الدولة اموالا اضافية لاستبدال العملة الموجودة في الوقت الذي تعاني موازنة العام الحالي من عجز يصل الى ١١ مليار دولار، بينما على الجهات المالية والنقدية الرسمية في البلاد ايجاد موارد جديدة لزيادة وارادات الدولة وتفادي العجز في الموازنة العامة التي تعتمد على ارتفاع اسعار النفط فقط.

ويضيف: ان هناك ضرورة لايجاد منافذ جديدة للاستثمار ودعم القطاع الخاص وتوسيع موارد الدولة، لاسيما ان سوق الاوراق المالية في العراق بحاجة الى اصدار قانون جديد يتوافق والتطورات الحاصلة في العملية الاستثمارية والاقتصادية في العراق والعالم، خاصة ان الاقتصاد العراقي في الوقت الحالي يفتقد الى الهوية التي توضح ملامحه،وهو سائر على وفق سياسة اقتصاد معينة،فان حدوث تغييرات في القيمة الشرائية الحقيقة الازمة بحاجة الى كثير من الاستقرار والرؤية الواضحة.

البنك المركزي العراقي

يقول مصدر مسؤول في البنك المركزي العراقي: إن العملة الجديدة ستطبع بثلاث لغات هي العربية والكردية والانجليزية، في حين أن العملة القديمة لن يتم الغاؤها فور اصدار الجديدة وإنما سيتم الإستغناء عنها بالتدريج،حيث لا يوجد فروق في العملة الجديدة، خاصة بشأن الحقوق إزاء سعر الصرف والشراء، فعندما نريد أن نشتري دولارا بـ ١٢٠٠ دينار فإننا سنشتريه بدينار و٢٠٠ فلس.

ويضيف: أن مشروع حذف الأصفار ينظم آلية رفع الاصفار الثلاثة للنهوض بقيمة العملة المحلية في التداول الاقتصادي الخارجي والداخلي، وهو يعد مشروعاً استراتيجياً يهدف إلى تقليل معدلات التضخم الذي تعانيه السوق العراقية في الوقت الحاضر، كما انه سيحرر الاقتصاد العراقي من القيود ويعزز قيمة الدينار العراقي في صندوق البنك الدولي.

مواطنـــون

حسين شكور ٤٥ عاما يقول: ان عملية حذف الأصفار من العملة لن تسهم في رفع القيمة الشرائية لها،كما أن الجهود المبذولة لرفع الأصفار وتغيير العملة الحالية قد يسهم في خلق حالة من التخبط في السياسات النقدية، مقابل عدم

للعملة، كما ان هناك مخاطر لتسرب العملة الأجنبية إلى الخارج بعد إقرار سياسية حرية الصرف، لاسيما أن مزادات البنك المركزي للدولار اسهمت بشكل كبير في خروج كميات كبيرة من العملة الأجنبية من البلاد.

فيما يقول ضياء الكرطاني موظف متقاعد:إن مشروع رفع الاصفار الثلاثة من العملة العراقية قرارغير مجد ولن يسهم في رفع قيمة الدينار العراقي بالشكل المطلوب، في حين سيسبب عند تطبيقه مشكلة أخرى متعددة الأبعاد تضاف للمشكلات الكثيرة التي يعانيها الاقتصاد العراقي المتدهور، ومن هذه المشكلات إرباك وتشويش السوق في البيع والشراء والديون بين المواطنين، وكذلك إرباك الحالة النفسية التي ستنتاب المواطن العراقي من جراء ظهور ظاهرة جديدة تتطلب الإجهاد الفكري والنفسي للتأقلم عليها وتقبلها بشكل سريع.

ويضيف: ان المشروع وقبل تطبيقه يتطلب عملية سك فئات صغيرة للعملة والتي تمثل أجزاء الدينار الذي ستصبح قيمته فلساً واحداً، علماً أن سك هذه العملات الصغيرة ستكلف الدولة مبالغ كبيرة، ثم إن المشروع لا يعزز قيمة الدينار العراقي، حيث ستبقى قيمته كما هي إذا طرحت كميات متساوية من أخرى متساوية تكون النتائج متساوية.

ويقول رعد صبحي موظف في وزارة البيئة: إن عملية رفع الاصفار الثلاثة من العملة المحلية هي عملية معقدة وهي بحاجة إلى دراسة اقتصادية مستفيضة، كما علينا أن نتعامل مع هذا الموضوع بحذر وتأنّ لأنه قد يتسبب بمشكلات اقتصادية في البنك المركزي العراقي نحن بغنى عنها، كما من المهم طرح المشروع على الرأي العام العراقي مع دعوة ذوي الاختصاص في علم الاقتصاد لبيان رأيهم والاستئناس به.

ويضيف: ان عدم جدوى المشروع تتلخص في كونه لا يؤدي إلى رفع قيمة الدينار العراقي كما يعلن المسؤولون في البنك المركزي العراقي،الذين نتأمل منهم اقرار مشروع يهدف إلى رفع قيمة الدينار العراقي الى سابق قيمته ليعود مساوياً لـ(٣,٣٣) دولار أمريكي، وذلك من خلال حزمة من الإجـراءات والقرارات الجريئة، ومنها اعادة النظر في العملية الاستيرادية الخاطئة وتقليصها، حيث أن الاستيراد المفتوح على مصراعيه يستنزف فائض العملة الصعبة والمودعة لدى البنك المركزي العراقي.

- ويتابع حديثه قائلا: من الضروري دعم العملة المحلية وعدم طرحها للبيع عن طريق المزاد العلني للراغبين من قبل التجار العراقيين لتغطية استيراداتهم للبضائع، وكذلك إعادة النظر بهدف تقليص الإنفاق العام للدولة ودوائرها في ما يخص استيراد الأثاث باهظة الثمن، حيث يمكن الحصول عليها من السوق المحلية، مما يشجع ويدعم قطاع الصناعة المحلية وتوفير فرص عمل للعاطلين، وكذلك دعم وتنمية قطاع الزراعة من خلال مساعدة الفلاحين وتجهيزهم بالبذور والمكائن الزراعية بهدف زيادة الإنتاج للمحاصيل الزراعية.

الاقتصادي | العدد (2230) السنة التاسعة - الثلاثاء (23) آب 2011

العواقب الاقتصادية لثقافة المكونات

لكل مكون ثقافته وفي الغالب تتقاطع مع البقية ولذلك كان مولودها البكر (المحاصصة) يجد ذلك. فقد جاءت هذه العملية كحل لمشكلة السلطة بعد سقوط النظام تحت ضغط الأحداث ترافقها خريطة سياسية عراقية جاهزة لذلك. وبعد نفاذ صلاحية هذا التشكيل تحولت الى مصلحة شخصنة لصالح الاطراف المتشاركة بالمباشر.

ولكن أحد المكونات له تجربة رائدة لا بأس من تتبع نجاحها واخفاقها وهو المكون الكردي. وهذه التجربة هي ممارسة السلطة قبل باقي المكونات حيث واجه اغلب مشاكل المركز والذي تنفرد به كردستان أن خريطة طريقها أوضح من باقي المكونات. لذلك نتعرض الى المشاكل كما حصلت في المركز والاقليم وكيف اثرت المحاصصة من خلال ثقافة المكونات في الحاق الضرر بالاقتصاد العراقي في المجالات الآتية:

ثامر الهيمص

أولاً) مسألة النفط: كانت كردستان سباقة في تشريع قانون النفط والغاز وتنفيذه رغم عدم صدور قانون المركز لحد الان ومعارضته لقانون كردستان. وكان من ذلك إفرازات كثيرة سواء بعدم التكامل مع كردستان نفطياً أو تأخر تأسيس شركة النفط الوطنية ومواصلة هدر الغاز ونتيجة الخلاف الدستوري مع الإقليم في تفسير المواد (١١٥ و ١١٣) و (١١٠، ١١١) مع الخلاف القانوني حول المصادقة بين مجلس الوزراء ووزارة النفط وكذلك الخلافات الفنية والاقتصادية التي أخذت طابعاً سياسياً. كل هذه الخلافات كانت وما زالت المحاصصة سيدة الموقف ولنا أن نتصور الهدر اليومي نتيجة التأجيل والمناكفات السياسية مما دفع بحصول مشاكل في العقود الأخيرة مع برتش بتروليوم BP.

ثانياً) مسألة الكهرباء: لدينا ستة محطات مقامة على السدود وثلاثون محطة بخارية وغازية. تتوزع بين عاطلة أو العمل بنصف طاقتها. وإدارتها مركزية من قبل الكهرباء الوطنية ولم توفر الوزارة سوى ٣٨٪ من الطاقة المتاحة في المحطات الوارد ذكرها. وهذه الوزارة تعاقب عليها أربعة وزراء لحد الان وهي وزارة سيادية فلذلك الوزير بالإضافة لاختصاصه فهو منتم وان لم ينتم. بينما كردستان ومن خلال إمكاناتها استطاعت توفير كحد ادنى عشرين ساعة بالإدارة الجيدة غير المخترقة والمشلولة من كتل أخرى. علماً أن الصرف والإمكانات المركزية أكثر وأيسر مثلاً لم تتم الاستفادة من تورنيات حنيزال الكتر الغازية الخمسين ولم يتم تشيد أي من تور نيات سمينز الغازية بما مجموعة ٩٨٠٠ ميكاواط (د. نزار احمد مجلة حوار عدد \ ٢٧ تموز ٢٠١١) هذا التقصير لا يمكن أن يعزى للفساد فقط وأن كان كذلك فأن الفساد بعد تسييسه كان سبباً أساسياً وهذا التسييس يعود الى قاعدته الأساسية وهي ثقافة المكونات أو المحاصصة.

فكم من المصالح تعطلت وخسارات تتراكم لاشك أنها خرافية نتيجة غياب الكهرباء شهيدة المحاصصة. هذا اذا ما دفع بنا الظن التقليدي بالأجندة الخارجية وهي أيضاً محاصصة بامتياز.

ثالثاً) الترهل في الجهاز الإداري: حسب مسؤولين كبار أننا لا نحتاج الى أكثر من ثلثه وسبب هذا الترهل معروف في البداية كان لاعتبارات إنسانية (امتصاص البطالة) ولكن كأي مشروع أسس استغلاله ليكون هدفاً سياسياً وهو كسب الناخبين للدورات القادمة بحشدهم في دوائر الدولة. فقد عاد كثير من المتقاعدين إضافة للفاسدين تزويراً وتبع ذلك نظام التوازن بين المكونات في الدرجات الخاصة لكي يكون طلقة الرحمة على الرجل المناسب ومكانه. لذلك ترهل الجهاز وانخفض الأداء أما كسلاً لغياب سلطة القانون أو فساداً لنفس السبب. أما التجربة الكردستانية فهي أحسن حالاً بكثير نظراً لتجربة التوازنات وظهور معارضة حقيقية في البرلمان. ورغم كل ذلك الترهل ما زال (٢٣٪ من العراقيين تحت خط الفقر و١٠٪ معوقين ومثلهم أرامل وأيتام) مما يعني أن التوظيف مسيّس وانتقائي بامتياز في حين هناك إمكانات هائلة للاستثمار لامتصاص البطالة. لقد كانت العواقب وخيمة أيضاً.

رابعاً) الأداء البرلماني: هذا هو الميدان الاسطع للمحاصصة وثقافة المكونات فقد ترتب الكثير من العواقب الوخيمة اقتصادياً على الشعب العراقي. فقد كان مسرحاً لتعطيل القوانين نتيجة عدم اكتمال النصاب والغيابات وتأخر هذه القوانين هي عملياً تعطيل مصالح. وأصبح بعضهم مجرد محام عن قائمته أو مكونة فقط حيث أن تسعة عشر نائباً فقط حصل على العتبة الانتخابية لذلك يكون الولاء غير اعتيادي للقائمة وليس غيرها. ونتيجة ذلك تعطلت مئات القوانين المفروض ان تنبثق من الدستور اولها قانون النفط والغاز والتي أدرجت بتسلسل حسب الموسم والصراع والمساومة على المواقف والمناصب.

هذا من حيث الأداء، اما من ناحية الكلفة (رواتب وامتيازات) فانها استثنائية عالمياً وعندما نترجمها الى أرقام فأنها تصبح فلكية ومتفاقمة مع كل دورة لزيادة عدد البرلمانين جداً ومتقاعدين.

فعندما يكون البرلمان هو المعزز الأكبر للتفاوت الطبقي وهو في قمته فكيف يكون حال المعوقين ومكون الفقر بأراملة وأيتامه التي ندفع ثمنها أيضاً جريمة وإرهاب وفساد وما يقابلها من تضخم في الجهاز البوليس المكلف جداً. وليست هذه الكلف محصورة في البرلمان بل امتدت يد المحاصصة لنشرها الى مجالس المحافظات والاقضية والنواحي أيضاً بنظام فريد من حيث الكلفة (تقاعد ورواتب) في سنين قليلة وتبدأ من ستة أشهر خدمة بالتمام والكمال.

ومع ذلك فقد كانت المحاصصة تحمي نوابها فماذا كان الإجراء برفض ٢١٤ نائبا تقديم كشف المصالح المالية في دورة ٢٠١٠ و ٦٣ نائباً في دورة ٢٠٠٦،أي زيادة مباركة في الرافضين رغم الامتيازات المشروعة. ناهيك عن التهرب فكيف نفسر ذلك واللبيب تغنيه الإشارة. هذا ناهيك عن المستشارين والمدراء العامين بما فيهم رئيس الديوان في مجلس النواب لعام (٢٠١٠) حيث (بلغت النسبة الكلية ٢ ر ٧٨ ٪) (١) الم تكن الكتلة أو المكون سنداً عظيماً وإلا كيف نفسر كتلة او مكونا يضحي بسمعته من أجل فرد ليس عظيماً ولنا أن نتصور الخسائر المتراكمة أما برلمان كردستان فيبدو أن مشاكلهم أقل بكثير حيث ظهر العمران والكهرباء وقلة الفقراء قياساً بشعب المركز.

خامساً) ملف البطالة: تسييس هذا المطلب كان نتيجة الترهل المؤدي للفساد والتزوير ولم تحسم المشكلة وكأنه حلقة مفرغة تعبر عن قصر نظر لدينا (١٩٢ مشروعا وشركة حكومية معطلة أو شبة معطلة) و (٧١٩ مشروعا أهليا تحتاج لتمويل، هذه كافية لامتصاص البطالة بشكل غير مسيس ولكن المحاصصة منعت رئيس الوزراء عن تنفيذ كثير من المشاريع لكي لا يحسب نجاحها له وكتلته وهذا أمر معروف. والبطالة ندفع ثمنها (فساد وإرهاب وجريمة) يقابلها جهاز بوليس يتضخم طردياً معها كلف ومتاعب.

فالمعالجات الناتجة عن المناكدة والكيديات والتقاسم المتوازن تدور في حلقة مفرغة وليس حباً بموسى بل كرها بفرعون المنافس ولا حباً بموسى الذي هو العاطل عن العمل. وفي كردستان أيضاً كان الوضع أفضل بسبب عدم تجسد المحاصصة برلمانياً أو وزارياً بل معارضة حقيقية برلمانية أصولية لحد ما.

سادساً) ملف الفساد: لاشك أن ثمنه باهظ جداً قد يكون كافياً للقضاء على البطالة أو تخفيض نسبة ٢٣٪ من مكون الفقر على الاقل من حيث الاعانات الى نسبة معقولة أو مقبولة.

المشكلة في فسادنا أنه مسيس أيضاً اذ طالما أغمضت جهات سياسيه أو دافعت عن فاسديها كما لمسناها في جلسات الاستماع البرلمانية أو الاستدعاءات وتضارب التصريحات في المؤتمرات الصحفية.

المشكلة الأساسية في الفساد هي في الوزارات السيادية أي المحسوبة مباشرة على الكتل المتحاصصة. فقد بلغت ٢٩ ر ١٩٪ نسبة المحكومين في وزارة الدفاع و ٩ر٧٪ في الداخلية (حسب تقرير النزاهة سنة ٢٠١٠ (١٩).

حسب ذات التقرير وفي مقدمته الذي جعل ملف مكافحة محدوداً جداً لا يتناسب مع حجم المشكلة، هو الضغوط السياسية والعشائرية مع الفساد الصعوبة البالغة في ملاحقة الفساد الكبير بسبب التهديدات والمخاطر والنفوذ السياسي وشبه استحالة توفير الأدلة لعدم وجود شفافية في تعامل كبار موظفي الدولة وإحاطة نفسه بالأقارب والمنتفعين والمستفيدين.

هذا أيضاً كانت وما زالت المحاصصة وغياب معارضة حقيقية في البرلمان وراء عدم الشفافية والوضوح وتسرب القضايا الرئيسة لحفظ اللجان ومساوماتها. ومع ذلك الحال أفضل في التجربة الكردستانية لوجود حد أدنى من القواسم المشتركة الرئيسة بين القوى السياسية هناك ويواجهون نفس التحدي في حين كل مكون في المركز له تحدياته الخاصة ولذلك تختلف الأهداف.

في الختام.. وفي ضوء العواقب الوخيمة جداً لثقافة المكونات وابنتها البكر المحاصصة وحفيدتيها الشراكة الوطنية والتوازن في الدرجات الخاصة وغياب معارضة حقيقية في البرلمان.

لابد من مراجعة لقانون الانتخابات وتحويل العراق لمنطقة انتخابية واحدة ليكون لنا برلمان بعيد عن الحصص والمكونات والمناطقية التي بدأت فعلها في الفدرلة كامتداد لهذه المحاصصة وتفرعات لها.

أو المراهنة على مجلس السياسات والمفروض أن يكون حلاً للملفات الأساسية برؤية واحدة.

وهذه مستبعد كونه طرفاً أساسياً في ثقافة المكونات.

التخطيط: ارتفاع مؤشر التضخم بنسبة (0,4%) والتضخم السنوية بنسبة (6%)

بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

اعلنت وزارة التخطيط الاسبوع الماضي عن ارتفاع مؤشرات التضخم الشهرية لشهر تموز الماضي بنسبة (٠,٤٪) مقارنة مع شهر حزيران،كما شهدت مؤشرات التضخم السنوية للفترة من شهر تموز ٢٠١٠ لغاية شهر تموز ٢٠١١ هي الاخرى ارتفاعا بنسبة (٦,٢٪).

وقال الجهاز المركزي للإحصاء في تقرير حصلت(المدى الاقتصادي) على نسخه منه:أن التضخم لشهر تموز ٢٠١١ الذي اعد على أساس جمع البيانات ميدانيا" عن أسعار السلع والخدمات المكونة لسلة المستهلك من عينة مختارة من منافذ البيع في كافة محافظات العراق وقد اعتمد سنة أساس ٢٠٠٧ حيث أظهرت النتائجارتفاعاً في الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك (١٣٠,٦٪) في شهر تموز ٢٠١١ بنسبة ٠,٤٪ عن الشهر السابق وبنسبة ٦,٢٪ مقارنة مع شهر تموز ٢٠١٠.

واشار التقرير الى أن قسم الاغذية والمشروبات غير الكحولية سجلت أسعاره انخفاضاً خلال شهر تموز ٢٠١١ بنسبة ١,٠٪ مقارنة بالشهر السابق، نتيجة لانخفاض أسعاره في منطقة كردستان بنسبة ٢,٧٪ وفي منطقة الوسط بنسبة ٠,٦٪ وفي منطقة الجنوب بنسبة ٠,٩٪، السبب الرئيسي لانخفاض أسعار هذا القسم على مستوى العراق يرجع بشكل رئيسي لانخفاض أسعار الفواكه والخضروات. سجلت أسعارهذا القسم إرتفاعاً بنسبة ٣,٧٪ مقارنة بأسعاره في شهر تموز ٢٠١٠.

وذكر التقرير ان قسم المشروبات الكحولية والتبغ سجلت أسعاره إستقراراً خلال الشهر الحالي مقارنة بالشهر السابق، نتيجة لإستقرار اسعاره في كل من مناطق كردستان والوسط الجنوب. سجلت أسعار هذا القسم إرتفاعاً بنسبة ٦,٢٪ مقارنة بأسعاره في شهر تموز ٢٠١٠،اما قسم الملابس والأحذيةسجلت أسعاره إرتفاعاً خلال الشهر الحالي بنسبة ٠,٨٪ مقارنة بالشهر السابق، نتيجة لارتفاع أسعارها في كل من منطقتي كردستان والجنوب بنسبة ٠,٥٪ وفي منطقة الوسط بنسبة ١,١٪. شهدت أسعار هذا القسم إرتفاعاً بنسبة ١,٨٪ مقارنة بأسعارها في شهر تموز ٢٠١٠.

وبين التقرير أن قسم السكن شهدت أسعار هذا القسم إرتفاعاً خلال الشهر الحالي بنسبة ١,٨٪ مقارنة بالشهر السابق، نتيجة لارتفاع أسعاره في منطقة كردستان بنسبة ١,٤٪ وفي منطقة الوسط بنسبة ٠,٩٪ وفي منطقة الجنوب بنسبة ٤,٧٪. سجلت أسعار هذا القسم إرتفاعاً بنسبة ١٢,٦٪ مقارنة بأسعاره في شهر تموز ٢٠١٠ بسبب ارتفاع اسعار ايجارات الدور السكنية بنسبة ١١,٧٪ وكذلك إرتفاع أسعار اجور الكهرباء نتيجة تطبيق التسعيرة الجديدة حيث بلغ الارتفاع بنسبة ١٠٠٪.

وفي المجموعة الفرعية الوقود (البنزين والنفط والغاز)، اعلن ايضاً عن ارتفاع أسعارها خلال شهر تموز بنسبة ٠,٣٪ مقارنة بالشهر السابق نتيجة لإرتفاع اسعارها في منطقة كردستان بنسبة ٢,٤٪ وفي منطقة الوسط بنسبة ٠,٥٪، في حين انخفضت اسعارها في منطقة الجنوب بنسبة ٠,٨٪. سجلت أسعارهذه المجموعة إرتفاعاً بنسبة ٣,٤٪ مقارنة بأسعارها في شهر تموز ٢٠١٠.

وقال التقرير أن قسم السلع والخدمات المتنوعةسجلت أسعاره إرتفاعاً خلال الشهر الحالي بنسبة ٠,٩٪ عن الشهر السابق، نتيجة لارتفاع أسعاره في منطقة كردستان بنسبة ٢,٧٪ وفي منطقة الوسط بنسبة ٠,١٪ وفي منطقة الجنوب بنسبة ٠,٩٪. سجلت أسعار هذا القسم إرتفاعاً بنسبة ١٣,٢٪ مقارنة بأسعاره في شهر تموز ٢٠١٠،حيث بلغ التضخم الأساس (١٣٢,٩٪) مسجلاً إرتفاعا بنسبة(١,٠٪) عن الشهر السابق وبنسبة (٧,١٪) عن شهر تموز من العام الماضي.

واشار التقرير الى ان مؤشرات الأرقام القياسية لأسعار المستهلك على مستوى المناطق سجلت الأسعار في منطقة كردستان في شهر تموز ٢٠١١ مقارنة بالشهر السابق إنخفاضاً مقداره ٠,٢٪ نتج بصورة رئيسية عن إنخفاض في أسعار الاغذية والمشروبات غير الكحولية بنسبة ٢,٧٪، أسعار النقل بنسبة ٠,٣٪،اما في منطقة الوسط سجلت الأسعار في شهر تموز ٢٠١١ مقارنة بالشهر السابق إرتفاعاً مقداره ٠,٢٪ نتج بصورة رئيسية عن إرتفاع أسعار الملابس والاحذية بنسبة ١,١٪، أسعار السكن بنسبة ٠,٩٪، أسعار التجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة بنسبة ٠,١٪، أسعار الصحة بنسبة ٠,٩٪، أسعار المطاعم بنسبة ٠,١٪، أسعار السلع والخدمات المتنوعة بنسبة ٠,١٪.

وذكر التقرير ان منطقة الجنوب سجلت الأسعار في شهر تموز ٢٠١١ مقارنة بالشهر السابق إرتفاعاً مقداره ١,٤٪ نتج بصورة رئيسية عن إرتفاع أسعار الملابس والاحذية بنسبة ٠,٥٪، أسعار السكن بنسبة ٤,٧٪، أسعار التجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة بنسبة ٠,٣٪، أسعار الصحة بنسبة ٠,٣٪، أسعار النقل بنسبة ٠,٧٪، أسعار الاتصال بنسبة ٠,٥٪، أسعار الترفيه والثقافة بنسبة ٠,٢٪، أسعار التعليم بنسبة ٠,١٪، أسعار المطاعم بنسبة ١,١٪، أسعار السلع والخدمات المتنوعة بنسبة ٠,٩٪.

البورصات الأوروبية تبحث عن بارقة أمل لتشجيع المستثمرين

بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

تبحث اسواق المال الأوروبية عن بارقة امل يمكن ان تقدمها للمضاربين والمستمثرين غدا لازالة سمات التوتر والخوف والتردد التي سادت تعاملات البورصات الاوروبية خلال الاسبوع الماضي وادت الى هبوط مؤشرات ادائها بصورة حادة آخذة معها ما حققته من ارباح منذ بداية العام.

فقد تأرجحت مؤشرات هبوط البورصات الاوروبية بين ٦ر٨ في المئة في فرانكفورت وصولا الى ثلاثة في المئة في سويسرا واليونان بعد التراجع الحاد في الاقبال على اسهم قطاع شركات صناعة السيارات والبنوك والمؤسسات المالية والبناء والكيماويات بنسب تراوحت بين ٨ر١١ في المئة و ٧ر٧ في المئة وفق مؤشر (يوروستوكس).

وتعني تلك المؤشرات السلبية تراجع كل ما حققته البورصات الاوروبية منذ بداية العام من مكاسب لتتراوح خسائرها بنسب تتراوح بين ٣٨ في المئة في البورصة اليونانية و ٢٠ في المئة في باريس وفرانكفورت وهي متوسط نسبة هبوط مؤشرات (يوروستوكس).

في حين توزعت الخسائر على اسهم قطاعات الشركات المطروحة للتداول بنسب تراوحت بين ٣١ في المئة في اسهم كل من البنوك والمؤسسات المالية وشركات تجارة المواد الخام و ٥ر٤ في المئة في اسهم شركات الادوية والخدمات الطبية.

وهوى مؤشر أسهم البنوك الاوروبية بنسبة ٣ر٩ في المئة خلال الاسبوع اذ سجلت اسهم البنوك البريطانية اعلى نسبة هبوط بنسب تراوحت بين ٦ر٢١ في المئة في اسهم (رويال بنك اوف سكوتلاند) و١٦ في المئة لأسهم بنك (لويدز).

وسجلت اسهم اكبر بنكين سويسريين هبوطا نسبته ١١ في المئة لبنك (كريدي سويس) وثمانية في المئة لبنك (يو.بي.اس) وفق مؤشر اداء البورصة السويسرية ولم يكن الحال افضل في بورصة فرانكفوت اذ سجلت اسهم (كومرتس بنك) الالماني تراجعا نسبته ٦ر١٣ في المئة.

وفي باريس هوت اسهم بنك (سوسييته جنرال) بنسبة ١٤ في المئة فيما هوت اسهم بنك (بي.ان.بي. باري با) بنسبة ١٢ في المئة.

ويقول محللون هنا لوكالة الانباء الكويتية (كونا) ان المستثمرين يعانون من الخوف من الوقوع في فخ ركود اقتصادي كبير ويعانون من عدم الثقة في قدرة الحكومات الاوروبية على تجاوز تلك الازمة التي لا يبدو لها حل قريب في الافق.

ويؤكدون ان المشكلة تكمن ايضا في غياب الأسهم التي توصف بأنها دفاعية أو وقائية في وقت الازمات المشابهة ما يدفع بالمستثمرين الى التخلص من الاسهم والبحث عن عملة آمنة يستثمرون فيها اموالهم او المعادن الثمينة وعلى رأسها الذهب الى حين اشعار آخر.

الاقتصادي | العدد (2230) السنة التاسعة - الثلاثاء
(23) آب 2011

الصومال

الصومال

العراق

العراق

الصومال

العراق

العراق

ما أسهل تحول الدول الغنية إلى صومال آخر

الدكتورة عامرة البلداوي

تضرب الصومال منذ سنة وأكثر اعنف موجة جوع جعلت جثث الاموات المتناثرة في الطرقات لاتختلف كثيرا عن جسوم الاحياء التي اعياها الجوع وحرارة الجو ، بلد مزقه الجوع والنزاع والخوف واصبح كل شأن سكانه حمل الاواني طلبا للغذاء والمساعدات الدولية والاغاثات العاجلة.

فلماذا يعاني هذا البلد منذ ان سمعنا بأسمه كل هذه المعاناة حتى بات يضرب المثل به؟ ، مع العلم ان اسم البلد (صومال) كلمة تعني (اذهب واحلب) وهذا مايدل على الخير والزراعة وتوفر وسائل العيش الكريم وغنى الطبيعة التي تتمتع به تلك الدولة، فما هو سبب وصولها الى هذا الحال؟

نظرة واحدة الى خارطة الصومال تكفي لمعرفة السبب فهذه الدولة التي تقع في القرن الإفريقي أقصى شرق القارة، ويحدها من الشمال خليج عدن، وجيبوتي من الشمال الغربي، ومن الشرق والجنوب الشرقي المحيط الهندي، ومن الجنوب والجنوب الغربي كينيا، ومن الغرب إثيوبيا.

وبسبب موقعها التجاري المهم فهي تقع في الممر الذي يربط بين قارتين تم تقطيعها الى خمسة اقاليم احتلت كل دولة احد تلك الاقاليم وما صومال الحالية الا اقليم من تلك الاقاليم التي تقاسمها الاحتلال البريطاني وضم قسم منها الى إثيوبيا والقسم الاخر ضمته كينيا اليها وآخر احتلته فرنسا وضمته الى جيبوتي ، فهو بلد مشتت تقاسمته الدول وحرمته الاستفادة من ثرواته واهمها الثروة السمكية في شواطئه الجنوبية التي تم احتلالها واستغلالها بشكل كامل من قبل الدول العظمى وتحول المواطنين للصيد من الشواطئ الشمالية وهي تصدر التونا والسردين ، في حين تعد الزراعة والثروة الحيوانية من اهم دعائم اقتصاد الصومال ويعد الموز من اهم صادراته ، كما ان للصومال ثروات طبيعية تم التأكيد على وجودها وهي النفط بكميات تجارية،الغاز الطبيعي ،اليورانيوم فضلا عن وجود بعض المعادن وهي الحديد ، النحاس ،القصدير ،مع وجود الملح والجبس.

ونعود للسؤال لماذا بلد لديه هذه المقومات يعيش سكانه في حالة فقر وبؤس؟؟.

كما لابد ان نتساءل هل وجود الثروات الطبيعية الهائلة بمفردها سببا في تحقيق رفاهية الشعوب؟ ام ان العامل الاهم هو كيفية ادارة تلك الثروات واستغلالها لصالح البلدان والشعوب ، وعودة الى الصومال التي تنسب جذور ازمة الفقر والجوع الى الصراع الازلي على السلطة ومنذ اواسط القرن الماضي بين القبائل التي تربط بينها اواصر قرابة؟؟؟ فقد استمرت تلك القبائل بالتقاتل على الموارد الطبيعية ورئاسة القبيلة حتى أخذ الصراع منحى آخر بإنشاء جبهات مسلحة من اكبر العشائر بهدف الاستيلاء على السلطة. في ظل هذه الظروف التي اشتعلت خلالها حرب اهلية سببت هروب النساء والاطفال في البراري والحدود واقامة المعسكرات بهدف تلقي المساعدات فقد تدخلت القوى الخارجية تارة من اجل المصالحة بين الفرقاء او الحوار المشترك او الاغاثة وفي نفس الوقت عاش الصومال مرحلة لتصفية الحسابات مابين الجهات الطامعة بهذا البلد او المستفيدة من الصراع بين أبنائه الذين يعيشون حالة صراع فارغة من اجل الفوز بالسلطة.

لابد لنا ان نفيد من العبر والدروس ولا نستمر بترديد هذه العبارة (العراق ليس صومال... العراق بلد الحضارات.. بلد الثروات) ، يمكن للعراق ان يتحول لا سمح الله الى صومال اخرى اذا استمر الصراع على كل صغيرة وكبيرة بين الفرقاء السياسيين ، العراق بلد غني جدا ولكن شعبه لا يعيش الرفاهية التي تتناسب وثرواته ، العراق ينهشه الفساد وقلة الخبرة وسوء الادارة والمحاصصة والمحسوبية ، تجرأ على العراق كل جيرانه الاقوياء والضعفاء ولم يصدر من قياداته اي موقف يشفي الغليل ، وقد انتهت مراحل جس النبض فقد بات واضح ان العراق يعيش اضعف حالاته وبات يوزع ثرواته من ميزانية الطوارئ ومن النفط الخام الى جيرانه في الوقت الذي يملك سلاح المفاوضة ليستعيد حقوقه في المياه والملاحة والسيادة... علينا التفكير والعمل بمسؤولية حتى لا نصبح صومالا آخر.

التوازن ما بين حماية الطبيعة و الزراعة

ترجمة / عادل العامل

يعيش ملايين الناس في أفريقيا في حالة متواصلة من الفاقة و الجوع. و وفقاً للمستقبل المنظور، فإن الطريقة الوحيدة للتخفيف من تعاستهم هي من خلال التنمية الزراعية. و لهذا فإن من المشجع أن ترى منظمة الغذاء و الزراعة و البنك العالمي إمكانية عظيمة للتوسع على امتداد (منطقة سافانا غينيا)، و هي منطقة أكبر من الهند و تمتد عبر ٢٥ بلداً من السنغال إلى موزمبيق.

و إمكانية التنمية أمرٌ مرحَّب به، لكن نوعيتها تستلزم اهتماماً حريصاً بتجنب التهديدات التي تواجهها القابلية للاستمرار. و يمكن القول، على سبيل المثال، إنه بالرغم من أن أفريقيا تحتفظ بالكثير من تنوعها الحياتي، فإن هناك اتجاهات معينة تشكل سبباً للقلق. و التوسع الزراعي داخل مناطق حسّاسة يمكن أن يفاقم التدهورات الحاصلة الآن.

إن التوتر بين التنمية الزراعية و حماية الطبيعة وكائناتها conservation ليس بالأمر الفريد بالنسبة لأفريقيا. فالإنتاج الزراعي المتزايد مطلوب على امتداد العالم. و ما بين اليوم و عام ٢٠٥٠، يُنتظر أن يرتفع عدد سكان العالم من ٦,٩ بيليون إلى ما بين ٨,٠ و ٩,٧ بيليون. و من المتوقع أن يتضاعف الطلب على الحبوب، و النفط، و محصول السكر في هذا الوقت، إذ يستهلك الناس المزيد من اللحم و السعرات الحرارية calories، و تضع الحكومات أهدافاً وقودية.

و سيكون تلبية هذه الحاجة تحدّياً. و من المحتمل أن يكون تحقيق المكاسب في الغلال أصعب كثيراً منه خلال الثورة الخضراء في الستينيات، التي دفعت بها مقادير ضخمة من السماد و الماء. و غلالٌ أعلى لن تكون بالأمر الكافي؛ فسيكون مطلوبا أيضاً مقادير كبيرة من الأرض الزراعية الجديدة. و تُقدَّر الأرض الإضافية بحوالي ٦ إلى ١٧ مليون متر مربع عند عام ٢٠٥٠. ويساوي الرقم الأعلى منطقةً أكبر من روسيا.

غير أن الأرض، و الماء، و الأسمدة هي الآن في حالة نقص في الكثير من المناطق، و سيسبب توسيع الأرض الزراعية ضغطاً أكثر على التنوع الحياتي. و يمكن للزيادة في انبعاثات غاز البيوت الزجاجية الزراعية أن تقرّبنا من النقاط البيئوية التي تجهد أنظمة دعم الحياة العالمية التي تعتمد عليها الزراعة نفسها.

و هناك حاجة لطرق جديدة بشكل واضح إذا كان علينا التوجه نحو حاجات ملايين الناس الذين يذهبون للنوم جياعاً كلَّ ليلة. و قد تأخر كثيراً النشاط الموحد المطلوب من وقاية الطبيعة و كائناتها و من الزراعة.

فأولاً و قبل كل شيء نحتاج إلى " زراعة جديدة ". ويرى برنامج البيئة للأمم المتحدة (UNEP)، الذي أنا مديره التنفيذي، أنه لكي تلبي الزراعة حاجات الناس المستقبلية بطريقة قابلة للاستمرارية، فإن من الواجب تعزيز خدمات النظام البيئي مثل احتياط الماء، و التلقيح وصيانة خصوبة التربة. و في الوقت الحاضر، فإن قيمة هذه الخدمات لا تدخل في كلفة إنتاج الغذاء. و النتيجة هي أن المزارعين لا يكافأون على خدمتهم أرضهم لأجيال المستقبل، و غالباً ما يكون انتاج الغذاء و توزيعه ضاراً من الناحية البيئية.

فنحن نحتاج لأن نجد طرقا لوضع قيمة أو ثمن على كامل مجال خدمات النظام البيئي و مراقبة التنفيذ و أنظمة الدفع لمكافأة أولئك الذين يتدبّرون أمر الأرض على نحو قابل للاستمرارية ـ مثلاً، عن طريق توفير حوافز لخدمات عزل الكاربون أو جمع مياه الأمطار.

ومن المطلوب إدخال التكاليف البيئوية للانتاج في سعر السلع و الخدمات.

و الزراعة ليست الشيء الوحيد الذي يحتاج للتغيير. إذ أن " حماية جديدة للطبيعة " مطلوبة أيضاً لأن تُقرّ بأهمية الزراعة. و بالرغم من أن الزراعة تؤدي في بعض الأحيان إلى زيادة في وفرة الأنواع species، فغالباً ما تفعل العكس أيضاً. و ذلك أحد الأسباب في أن المهتمين بحماية الطبيعة يبقون مركزين على إقامة مناطق طبيعية محمية. و في الوقت الذي يمكن أن تكون فيه هذه مهمة، فإن تحليلات حديثة أظهرت أنها ليست كبيرة أو نموذجية بما فيه الكفاية لتشمل كل الأنواع المهدَّدة بالسوء. و الأكثر من ذلك، أن المناطق المحمية مقامة أحيانا على حساب حياة السكان المحليين، الأمر الذي يجعلهم يتذمرون اجتماعيا و اقتصادياً.

و يحتاج المهتمون بحماية الطبيعة لتوسيع وجهة نظرهم و عملهم مع الفلاحين، و العلماء الزراعيين، و الأعمال المتعلقة بالزراعة من أجل دعم التكامل بين التنوع الحياتي و الزراعة. و في هذا الإطار، يمكن أن يسير المهتمون بحماية الطبيعة و علماء الزراعة قُدُماً في هذا السياق.

و هناك علامات على التقدم. ففي كانون الأول ٢٠١٠، أحدثت الجمعية العامة للأمم المتحدة هيئة تفعل لخدمات التنوع الحياتي و النظام البيئي ما تفعله الـ IPCC للمناخ العالمي. و سيكون (البرنامج الحكومي للسياسة العلمية بشأن خدمات التنوع الحياتي و النظام البيئي) منتدىً للتكامل ما بين الزراعة و معرفة حماية الطبيعة، و ترجمته إلى سياسة.

و على قمة ذلك، فإن مشروع بحث عالمي ضخم يدعى (اقتصاديات الأنظمة البيئية و التنوع الحياتي) يجتذب الانتباه الآن للمنافع الاقتصادية لخدمات النظام البيئي و حساب خسارة التنوع الحياتي وتدهور النظام البيئي.

فإذا كان لا بد لنا من أية فرصة للحفاظ على كوكب منتج و سليم صحياً يستطيع ٨ بيليون منا أن يواصلوا العيش و الازدهار عليه، فإن من الواجب على علماء الزراعة و المهتمين بحماية الأرض و كائناتها أن يقوموا بتسوية ما بينهم من اختلافات.

عن / NewScientist

الاقتصادي | العدد (2230) السنة التاسعة - الثلاثاء (23) آب 2011

المرصد الاقتصادي

تناول الحلويات في رمضان

هل هي موروث شعبي.. أم حاجة للسعرات الحرارية؟

بغداد /علي الكاتب

شراء الحلويات في موسم الصيف لايفضله الكثيرون، بسبب ارتفاع درجات الحرارة التي تجعل الناس يفضلون تناول المأكولات والمشروبات الباردة والمثلجات، الا ان تزامن حلول شهر رمضان مع ذروة موسم الصيف،جعل المواطنين وخاصة الصائمين يفضلون شراء الحلويات لحاجة الصائم لسعرات حرارية عالية تعويضية جراء الصوم طوال النهار، وغالباً ما ترتبط جلسات شهر رمضان بتناول حلويات ك(البقلاوة والزلابية) وغيرها.

وقال حسن رحيم صاحب محال لبيع الحلويات في سوق الصدرية:ان الحلويات يقل الطلب عليها في موسم الصيف تقريبا، الا ان شهر رمضان يقلب المعادلة الاقتصادية هنا، بسبب اقبال الناس على شراء شتى الحلويات التي تختلف مسمياتها واشكالها وتنوعها، لترضى جميع الاذواق،فهناك (البقلاوة والزلابية والبرمة وزنود الست وخدود الست والكنافة والبسبوسة ولقمة القاضي) وانواع من الحلويات يفضل تناولها الصائمون بعد وجبة الفطور وفي الامسيات الايمانية الرمضانية.

واضاف ان محالنا تبيع انتاجها فقط،التي يرتبط بها مشغل يتضمن الفرن الحجري والمكان المخصص لصناعة الحلويات ومخزنا صغيرا، ومنتجاتنا يفضلها الزبائن لكونها طازجة وجديدة،اكثر من شراء الحلويات المستوردة التي تكون معبأة منذ فترة طويلة،مما يفقدها شيئا من طعمها وحلاوتها،كما ان بعض الحلويات يفضلها الزبائن حارة ك(زنود الست) وحلوى (الدهينة)وغيرها،وهو مانقدمه في محالنا ايضا.

وتابع رحيم: ان هذا المحل الصغير والبسيط في كل شيء توارثته هو وهذه المهنة مع اخوتي من ابيه وجده،الامر الذي يمنح هذا العمل روحا تعبق بذاكرة الاصالة والانتماء لاسرة امتهنت صناعة وبيع الحلويات منذ اكثر من مئتي سنة او اكثر، والمحل له زبائنه ورواده الذين يفضلون شراء الحلويات العراقية الشهيرة المصنعة بايد ماهرة امتهنت المهنة واكتسبت المهارة والجودة.

فيما قال امير هامل صاحب محل لبيع الحلويات في منطقة حي القاهرة: ان الحلويات المستوردة اصبحت تنافس كثيرا الحلويات المحلية من حيث الجودة ورخص الاسعار،فضلا عن الاصناف الجديدة التي لم يعهدها المستهلكون، اذ ان معظم الحلويات المستوردة تكون غنية بالمكسرات والعسل والمربيات،مما يزيدها جمالا ورونقا في الشكل وطعما رائعا في المذاق، توضع في علب جذابة المظهر وباشكال هندسية وفنية جميلة.

واضاف ان اسعارها المقبولة وتوفرها في جميع الاسواق والمحال التجارية تجعلها الاكثر تفضيلا من قبل المستهلكين، فضلا عن ارتفاع اسعار الحلويات المحلية فسعر الكيلو الواحد من البقلاوة ارتفع حاليا لـ(١٨) الف دينار او اكثر بعد ان كان يباع بتسعة الاف دينار فقط وسعر الكيلو الواحد من (زنود الست) يباع بستة الاف دينار بعد ان كان يباع بـ ثلاثة الاف دينار فقط،وسعر كيلو (الزلابية) بخمسة الاف دينار بعد ان كان بالفي دينار فقط في العام الماضي.

ولفت الى ان اسعار الحلويات المستوردة وهي من مناشئ متعددة معظمها من دول الجوار لاتتجاوز الخمسة الاف للطبق المشكل الذي يحتوي على البقلاوة والزلابية والبرمة والحلاوة الشعرية الغنية بالفستق الحلبي والمكسرات الممتازة وبالسمن الجيد ذي الطعم الجيد الذي يفضل تناوله المستهلك في كل وقت.

وقالت اقبال رياض ٣٢سنة: ان العائلات العراقية لاتزال تفضل الحلويات العراقية ذات المذاق الممتاز والطعم الطيب والجودة والاتقان في العمل، برغم الارتفاع الطفيف في اسعار الحلويات التي تزامنت مع حلول شهر رمضان وقرب حلول عيد الفطر المبارك،حيث يزداد الطلب عليها للحاجة في تقديمها للضيوف اثناء تزاور العائلات في ما بينها واقامة جلسات لطيفة في ليالي الشهر الفضيل.

واشارت الى ان الحلويات المستوردة التي لاتضاهي نضيرتها المحلية من حيث الجودة والطعم والمذاق الطيب انتشرت بشكل ملفت في اسواقنا المحلية خلال السنوات الاخيرة الماضية،بسبب انفتاح اسواقنا على كل ماهو مستورد، ومنها انواع من الحلويات وهي فضلا عن عدم جودتها ومذاقها الطازج الذي يفضله الزبون عند الشراء، تحتوي كذلك على مواد حافظة للمحافظة عليها اثناء فترة الشحن والتسويق الطويلة،اضافة الى عدم صلاحيتها بعد مرور وقت قصير وتلفها، مما يستدعي تجنب تناولها من قبل المستهلكين.

اقتصاديات

مقومات نجاح الاستثمار

■ عباس الغالبي

يعول الخبراء والمراقبون كثيراً على الاستثمار لتفعيل وتنشيط الاقتصاد الوطني، في وقت ما زال الاستثمار يعاني عقبات ومطبات كثيرة بحاجة الى جهود فاعلة وصولاً إلى مناخات خصبة للاستثمار في القطاعات الاقتصادية كافة.

كما لا يمكن بحكم المنطق أن يعمل الاستثمار في بيئة سياسية وأمنية غير مستقرة وهشة، وفيها من التداعيات ما يمكن ان تلقي بظلالها وبقوة على مسارات ومديات الاستثمار.

ومن هنا فلا يصح القول إن هيئة الاستثمار غير فاعلة، فمن الإنصاف أن نقول إن الآراء التي ذهب إليها منتقدو الهيئة الوطنية للاستثمار هي لا تلامس الحقيقة، ذلك أن الهيئة بحكم مهامها على وفق القانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ وتعديلاته التي أجريت نهاية عام ٢٠٠٩، تضطلع بواجبات محددة يرسمها لها القانون المذكور، وعلى الرغم من هذه المهام فأنها وبحكم متابعتنا الدقيقة للمشهد الاستثماري في العراق اجتهدت كثيراً وحاولت أن تحقق قدراً مهنياً في الترويج وعرض الخريطة الاستثمارية والدخول في مباحثات ومفاوضات مع جهات حكومية وأخرى تمثل كبريات الشركات الاستثمارية العامية وبشكل مباشر لحثها على دخول الاستثمار في البلد، إلا أنها غير مسؤولة عن التداعيات الأمنية والسياسية التي تمثل العقبة الاهم امام دخول الشركات الاستثمارية العربية والعالمية بقوة الى سوق العمل العراقي، كما إنها غير مسؤولة عن توفير بيئة تشريعية مثلى وإقرار حزمة من القوانين التي يفترض ان تشرع من قبل مجلس النواب لتكون سندة وداعمة لقانون الاستثمار رقم ١٣، وكذلك فأن ظروف الاستثمار الطبيعية والجاذبة للمستثمرين وشركاتهم هي بطبيعة الحال منوطة بإجراءات حكومية عالية المستوى تشترك فيها الجهات كافة سعياً لخلق أجواء خصبة ومناسبة للاستثمار.

> أن الاستثمار عملية مركبة ووطنية تتطلب جهداً متضافراً وموازنات مالية تغطي حجم المشاريع المخطط لها وإدارات قادرة على الامساك بزمام الامور، وكل هذه العناصر لابد أن تسير في بيئة آمنة وفي ظل حزمة قوانين مرادفة ومساندة ووضع سياسي داعم للاستثمار

ومن خلال متابعتنا الإعلامية للمشهد الاقتصادي نرى ان الاستثمار فيما اذا أريد له الفاعلية والنشاط لا يمكن للهيئة وحدها أن تضطلع بهذه المهمة التي تتطلب مثلما نوهنا جهودا تضامنية ودعما لوجستيا وقانونيا عالي المستوى، وهذا لا يتحقق إلا بوجود إرادة وطنية وقدرة عالية على التنفيذ بشكل مهني بعيداً عن المناكفات السياسية.

والاستثمار على وفق الخريطة الاستثمارية التي أعدتها الهيئة الوطنية زاخر بالكثير من المشاريع التي إذا ما نفذت من قبل الشركات العالمية فأنها تنعكس ايجابياً على القطاعات الاقتصادية كافة، حيث إنها رتبت على وفق أولويات تلامس الحاجات الأساسية لهذه القطاعات، فضلاً عن أنها وضعت بشكل علمي ومنهجي، ما يجعلها تتطلب جهات تنفيذية كفوءة وفرصا استثمارية متاحة تجسدها على أرض الواقع.

ومن هنا فأن الاستثمار عملية مركبة ووطنية تتطلب جهداً متضافراً وموازنات مالية تغطي حجم المشاريع المخطط لها وإدارات قادرة على الامساك بزمام الامور، وكل هذه العناصر لابد أن تسير في بيئة آمنة وفي ظل حزمة قوانين مرادفة ومساندة ووضع سياسي داعم للاستثمار، وجهد حكومي ضامن للشركات التي تعمل في السوق العراقية ووضع مصرفي ملب لطموح المستثمرين وعناصر جذب أخرى ليس من المنطقي أن تتولى كل هذه العناصر المركبة الهيئة الوطنية للاستثمار وحدها.

abbas.abbas80@yahoo.com

التحرير: عباس الغالبي | التصحيح اللغوي: مصطفى محمد حامد | التغطيات والمتابعات: ليث محمد رضا | التصوير: أدهم يوسف | الاخراج الفني: ديار خالد

الاقتصادي طبعت بمطابع مؤسسة دار السلام للإعلام والثقافة والفنون